الباب الثاني

التركيب في النحو

وينقسم إلى أربعة فصول :

الفصل الأول: المرفوعات.

الفصل الثاني: المنصوبات.

الفصل الثالث: المجرورات.

الفصل الرابع: التوابع.

الفصل الأول

المرفوعات

المرفوعات كثيرة في اللغة، وهي المبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل وأسماء الأفعال الناسخة وخبر الحروف الناسخة، وغير ذلك، وأول ما يبتدأ به من المرفوعات هو المبتدأ والفاعل، وهما جميعا محدّث عنهما، إلا أن حديث الفاعل مقدم عليه، وحديث المبتدأ مؤخر عنه، وسنقدم الكلام عن المبتدأ على الفاعل؛ لأن المبتدأ أعم من الفاعل، ولأن المبتدأ إن قدمته، أو أخرته، لا يخرج عن كونه مبتدأ والفاعل إذا قدمته على الفعل صار مبتدأ، فلأجل هذا قدمنا المبتدأ على الفاعل في الذكر(١).

وقال ابن جني: «المبتدأ كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية وعرضته لها وجعلته أولًا لثانٍ، يكون الثاني حديثا عن الأول ومسندا إليه»(٢).

وشرح الثمانيني هذا الكلام قائلًا: «المبتدأ كل اسم قدمته في لفظك نحو: (زيدٌ قائم)، أو مقدم في نيتك نحو: (قائم زيد)، ومعرى من العوامل اللفظية مثل كان وأخواتها وإنّ وأخواتها وظن وأخواتها وهذه العوامل يحسن دخولها عليه متى أدرت ذلك، ويسند الخبر إليه فهو حديث عنه»(٣).

ودار خلاف بين النحويين في رافع المبتدأ ورافع الخبر، فذهب الكوفيون(٤) إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ فهما يترافعان، لأنه لا ينفك أحدهما من صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما.

وذهب البصريون أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معًا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء(٥).

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٨، ١٦٠، وشرح اللمع ١/ ٣٠٥، ٣٢٨، ٣٢٩.

(٢) اللمع ص٧٩.

(٣) الفوائد والقواعد ص١٥٨، وشرح اللمع ١/ ٣٢٥، ٣٢٦.

(٤) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٤٤، ٤٥، والكتاب ١/ ٨١، ٢/ ١٢٦، ١٢٧، والمقتضب ٤/ ١٢٦، وشرح المفصل ١/ ١٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٩٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥.

(٥) الإنصاف ١/ ٤٤، ٤٧.

وردّ الكوفيون مذهب البصريين معللين بأنه لو كان معنى الابتداء هو التعري عن العوامل اللفظية فهو إذن عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملًا[١].

وذكر الثمانيني هذا الخلاف ورجّح رأي البصريين، أي أن المبتدأ علة رفعه الابتداء فقال: «وقد علمت أن المبتدأ مرفوع، والرفع حكم يجب عن علة، فيحتاج إلى تبين العلة التي أوجبت الرفع، وهذه العلة هي التي يُسميها النحويون: (الابتداء) وهذا الابتداء إنما هو مجموع وصفين إذا اجتمعا كانا علّة أوجبت رفع المبتدأ، فأحد الوصفين هو تعرية المبتدأ من العوامل، والوصف الثاني إسناد الخبر إليه، فإذا اجتمع هذان الوصفان سمّي مجموعهما ابتداءً، وهذه علة مستنبطة، وليست عاملًا مدركًا من اللفظ»[٢].

وذكر الثمانيني أيضًا الخلاف في رفع الخبر مؤيدًا لرأي من قال من البصريين: إنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ فقال: «فأما خبر المبتدأ فقد اختلف الناس في علّة رفعه:

فقال قوم: الابتداء رفَع المبتدأ بنفسه، ورفع الخبر بتوسط المبتدأ، كأنّ المبتدأ قوى الابتداء وأوصله إلى أن رفع الخبر[٣].

وقال قوم: الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر[٤]، كأنهم نزلوا المبتدأ منزلة الفعل، والخبر منزلة الفاعل، فرفع المبتدأ الخبر كما يرفع الفعل الفاعل.

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ٤٦.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٥٩، وشرح اللمع ١/ ٣٢٦.

(٣) ذكر الأنباري في الإنصاف ١/ ٤٦، ٤٧ هذا الرأي غير معزو إلى معين، فقال: (والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ). وهو يشعرك بسبقه إلى هذا الرأي.

(٤) هذا قول الكسائي والفراء، شرح الكافية للرضي ١/ ٧٨، وأسنده الأنباري إلى الكوفيين عامة، انظر: الإنصاف ١/ ٤٤، وهذا الرأي ضعفه ابن يعيش معللا بأن المبتدأ اسم، كما أن الخبر اسم، وليس أحدهما بأولى من صاحبه انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥.

وقال قوم: الابتداء رفع المبتدأ ثم اشتركا جميعًا في رفع الخبر[(١)]، وهذا الوجه الذي يعتمد عليه كثير من الناس، لأن الخبر يفتقر إلى تقدم الابتداء والمبتدأ، فإذا كان يفتقر إلى تقدمهما عليه فليس أحدهما بأن يرفعه أولى من الآخر، فإما أن يشتركا في رفعه أو يسقطا، وقد ثبت رفعه فلابد أن يكون مجموعهما قد رفعه»[(٢)].

وقد خالف الثمانيني رأي أستاذه الذي اختار مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر[(٣)].

وذكر الثمانيني أن الخبر يأتي على ستة أقسام:

مفرد وهو المبتدأ في المعنى وهو الأصل في الخبر نحو: (زيدٌ قائم، والزيدان قائمان، والزيدون قائمون)، والذي يدل على أن الثاني هو الأول أن السائل متى سأل بأحد الجزأين أجاب المجيب بالجزء الآخر.

وقال قوم: الذي يدل على أن الثاني هو الأول أنه لا يفتقر إلى ضمير يعلقه به، ولو كان غيره لم يجز أن يتعلق به إلا بضمير يعود إليه منه[(٤)].

والمبتدأ وخبره إذا كان الخبر هو المبتدأ يجوز أن يكونا معرفتين، ويجوز أن يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، ولا يجوز أن يكونا نكرتين في الإثبات؛ لأنه لا يحدث بهما فائدة.

قوله (في الإثبات) احترازٌ من النفي لأنك تقول: (ما أحدٌ مثلك) فيكون كلامًا مفيدًا، فإن وصفت

---

(١) لم يسند الأنباري في الإنصاف ١/ ٤٤ هذا الرأي إلى أحد معين، ولم يصرح برأي سيبويه وهو ارتفاع الخبر بالمبتدأ، قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٢٧ : (... فإن المبني عليه يرتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء)، وقال في موضع آخر ١/ ٤٠٦ (عبد الله أخوك، فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه) انظر: الكتاب ١/ ٨١، و٢/ ٩٠ أيضًا. وهذا الرأي هو مذهب المبرد وعليه أكثر البصريين. انظر: المقتضب ٤/ ١٢، ١٢٦، وشرح المفصل ١/ ٨٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٥٩، ١٦٠، وشرح اللمع ١/ ٣٢٦، ٣٢٧، وانظر شرح الأشموني ١/ ٩٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٠٨٥.

(٤) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٨.

أحدهما جاز[١].

ومثال المعرفتين (زيدٌ أخوك)، وأنت بالخيار أيهما شئت جعلته مبتدأ في بداية الجملة.

قال الرضي: «وأما قول النحاة: أصل الخبر التنكير؛ لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا، فليس بشيءٍ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه، وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك: زيدٌ أخوك، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه لا أخوته»[٢]. وزاد الثمانيني: ومثال على المعرفة والنكرة (زيدٌ قائم).

وفي هذا جعلت المعرفة مبتدأ والخبر نكرة وجاز تقديم الخبر على المبتدأ[٣]، مع أن الكوفيين قالوا بعدم جواز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردًا كان أو جملة نحو: (قائم زيد)، و(أبوك قائم زيد)، واحتجوا بأن الخبر المفرد أو الجملة فيه ضمير وتقديمه يؤدي إلى تقديم الضمير على ظاهره وهذا لا يجوز، أما البصريون فقالوا: يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد و الجملة[٤]، وقد رجّح الثمانيني رأي البصريين فقال: «يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في قولك: (قائم زيد) ويكون مقدمًا في اللفظ ومؤخرًا في النية، كما أنه لا يجوز إعراب قائم مبتدأ وزيد خبره؛ لأنه لا يخبر عن النكرة بمعرفة؛ لأن إسناد المعرفة إلى النكرة يؤدي إلى الجهالة وأنها لا تعرّف»[٥].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦١، وشرح اللمع ١/ ٣٢٩.

(٢) شرح الكافية ١/ ١٠٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦١- ١٦٢، وشرح اللمع ١/ ٣٢٩.

(٤) انظر: الإنصاف ١/ ٦٥، وشرح المفصل ١/ ١١٢- ١١٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٨١- ٢٨٣.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦١- ١٦٢، وشرح اللمع ١/ ٣٣٠- ٣٣١.

ونلاحظ من كلام الثمانيني ما يلي:

١- يشترط في المبتدأ التعريف؛ لأن (الإخبار عن النكرة لا فائدة فيه، ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم، أو رجل عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنه لا يستنكر أن يكون رجل قائما وعالما في الوجود ممن لا يعرفه المخاطب)[١]، فالإخبار حكم، والمبتدأ محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وهذه العلة تطرد في (الفاعل) مع أن النحاة لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص[٢]. فإذا اجتمعت معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ، وأن يكون الخبر النكرة؛ لأن المخاطب إنما ينتظر الذي لا يعلمه.

فشرط المبتدأ التعيين، وذلك بأن يكون أحد المعارف، كأن يكون ضميرا أو علما أو مبهما- كاسم الإشارة والاسم الموصول- أو معرفا بأل أو مضافا إلى معرفة[٣].

والمتكلم إنما يبتدئ بما هو معروف للمخاطب، ولا يجوز الابتداء بالنكرة لما يؤدي إليه من التباس. وقد يجوز الابتداء بالنكرة على ضعفٍ وذلك في الضرورة[٤].

والمبتدأ عند ابن جني يقع على ضربين: جثة وحدث، فالجثة هو الجسم والحدث هو المصدر[٥]، وهذا يدل على أن المبتدأ يدل على العين مثل العلم والضمير وأسماء الإشارة والمعرف بأل من أسماء الجنس والأسماء الموصولة، أو يدل على حدث نحو: (الحمد، والإسلام، والقيام والقعود)، وذكر الثمانيني أنه لا يجوز الابتداء بنكرة نحو: رجل منطلق، وذكر أن النكرة إن كانت مخصصة بالوصف جاز الابتداء بها

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨٥.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ٨٨.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٥، ٣/ ٤١١.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ٤٨، ٤٩.

(٥) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦٦، وشرح اللمع ١/ ٣٣٤.

نحو: (رجل في الدار جالس)، أو مسبوقة بنفي لأن النكرة مع النفي تفيد نحو: ما أحد مثلك[١]، كما أنه يتضح من كلام الثمانيني أن الفائدة إنما تكون في الخبر، لأن غرض الإخبار إفادة المخاطب ما ليس عنده، ولذلك ذكر بعض النحاة أن أصل الخبر أن يكون نكرة[٢]، وأصل الابتداء بالمعرفة، فإذا ذكرت زيدا في الابتداء فإنما تذكره للسامع؛ ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت: منطلق أو ما أشبهه صح الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه، ولولا ذلك لم تقل له: زيدٌ، فلما كان يعرف زيدًا ويجهل ما تُخبره به عنه أفدته الخبرَ[٣].

ولقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الخبر يتطلب دلالتي (العين) و(الحدث) على جهة الأصالة كقولك: محمد كريم أو نشيط[٤]، ومن جواز الابتداء بالنكرة عند الثمانيني أن تكون النكرة مبهمة كما في (ما) التعجبية وكلمات الاستفهام وتضمن المبتدأ معنى الشرط نحو: (ما أحسَنَ زيد)، و(كم غلامًا لك)، (من يذاكر ينجح)[٥].

وقد مثّل الثمانيني لخبر الجملة فقال: لابد فيها من عائد يعود على المبتدأ نحو: (زيد قائمٌ عمرٌو إليه) أما هندٌ عمرو منطلق، لا يصح أن تكون جملة (عمرو منطلق) خبر لهند لعدم وجود ضمير، وأجاز حذف الراجع من الجملة إلى المبتدأ إذا كان يكثر استعماله ويرتفع اللبس فيه مثل: المسعّرات والمبيعات نحو: السمن منوان بدرهم، والبرَّ الكرّ بعشرين دينار، وقد يجوز أن تحذف الجملة بأسرها إذا كانت خبرًا عن المبتدأ وكان في الكلام دليل عليها، وإذا جاز حذف الجملة بأسرها لقوة الدلالة عليها كان حذف شيء منها أسهل، قال الله سبحانه: ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦٣، وشرح اللمع ١/ ٣٣١.

(٢) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٥، ٩٨.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ١٢٦.

(٤) انظر: أثر أقسام الكلم في الجملة العربية، للدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم ص٤١٩- ٤٢٢.

(٥) الفوائد والقواعد ص ٥٤٣، ٥٥٤، ٥٨٧، وشرح اللمع ٢/ ٧١١، ٧١٧، ٩٨٨.

﴿أَشْهُرٍ﴾[١]، فقوله (اللائي) اسم ناقص وهو مبتدأ، و(يئسن من المحيض من نسائكم) صلته، وتمامه (إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر) فالشرط وجوابه جميعًا في موضع خبر المبتدأ[٢]، والعائد من الجملة إلى المبتدأ الهاء والنون في قوله: (عدّتُهن)، ثم قال الله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ فقوله: (واللائي لم يحضن) مبتدأ، وخبره محذوف، وهو جملة من مبتدأ وخبر، وتقديره ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٍ﴾[٣]، ثم قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾، فقوله: (وأولاتُ الأحمالِ) مبتدأ والجملة بعده خبر عنه، وهي مبتدأ وخبر، وقوله (أجلُهُن) مبتدأ و(أن يضعنَ) خبره، وتقديره (أجلُهنَّ وضع حملهن) أي: وقت وضع حملهن. فقد بان لك أن هذه ثلاث جمل خبر عن ثلاث مبتدآت، إلا أن المبتدأ الأوسط قد حذفت الجملة التي هي خبره لدلالة الجملة المقدمة من المبتدأ الأول عليه[٤].

وتحدث الثمانيني أيضًا عن الظروف وحروف الجر الواقعة خبرًا وبيّن أن موضعها هو الرفع، فقال: «الظرف على ضربين: ظرف مكان وظرف زمان، وظرف المكان أعمّ من ظرف الزمان؛ لأنه مشترك يصلح أن يكون خبرًا عن الجثة وعن الحدث فتقول: (زيدٌ خلفك)، و(الصلاة أمامك)، أما ظرف الزمان فيخبر به عن الحدث، ولا يخبر به عن الجثة فتقول: (زيد في يوم طيب)»[٥].

وأضاف: «فإن قال قائل: قد ادعيتم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن الجثة، والعرب قد أخبرت

---

(١) سورة الطلاق من الآية (٤) وتمامها: ﴿واللائي لم يحضن وأولات الأحمال أجهلن أن يضعن حملهن ومن يتق الله يجعل له من أمره يسرا﴾.

(٢) لا يلتزم بهذا الوجه من الإعراب، إذ يصح أن يكون جواب الشرط محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وقوله (فعدتهن ثلاثة أشهر) هو الخبر، وإنما اقترن بالفاء لتضمن (اللائي) معنى الشرط ويدل على هذا الوجه المذكور الثمانيني في تقدير خبر (واللائي لم يحضن).

(٣) هذا التقدير على رأي أبي علي الفارسي، وقال ابن هشام في المغني ٢/ ٦٨١: (والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك)، وقال (فلا يقدر على المذكور تقليلًا للمحذوف...) وقال: (ولك ألا تقدر في الآية شيئا البتة وذلك بأن تجعل الموصول معطوفًا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معًا).

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٦٥- ١٦٦، وشرح اللمع ١/ ٣٣٣- ٣٣٤.

(٥) الفوائد والقواعد ص١٦٦- ١٦٧، وشرح اللمع ١/ ٣٣٤- ٣٣٥.

بالزمان عن الجثة، وهذا خلاف ما ادعيتموه، ألا تراهم يقولون: (الليلة الهلال) فـ(الهلال) جثة بلا خلاف، و(الليلة) ظرف زمان، فقد صار ظرف الزمان خبرًا عن الجثة.

قيل له: الدليل إذا احتمل ما يقوله الخصمان صار شبهة وبطل كونه دليلًا، وهذه المسألة فيها تقديران:

فمن العرب من يقول: (الليلةُ الهلالُ) بالرفع، وتقديره: الليلة ليلة الهلال، وحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع لقيامه مقام المرفوع بعد أن كان مجرورًا، وعلى هذا التقدير ليس في الكلام منازعة. فأما من قال: (الليلة الهلال) فيحتمل تقديرين:

أحدهما: أن يجعل (الهلال) في موضع الاستهلال، لأن العرب تجعل الاسم موضع المصدر فيكون التقدير: (الليلة الاستهلال) وعلى هذا التقدير فظرف الزمان خبر عن الحدث لا عن الجثة، وأن يكون (الليلة حدوث الهلال، أو طلوع الهلال) ثم كثر استعمالهم له، وارتفع اللبس فيه، فحذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه فارتفع بعدما كان مجرورًا لقيامه مقام المرفوع، والذي يدل على أن هذا هو التقدير أنهم لا يقولون في ليلة عشرين من الشهر (الليلة الهلال)؛ لأن الهلال لا يتوقع ظهوره في ليلة عشرين، وإنما يقولون هذا الكلام في ليلة يتوقع فيها طلوع الهلال كتسع وعشرين وثلاثين، وهم إذا حذفوا المضاف من اللفظ ينوونه لأن المقدر كالمنطوق به»[(١)].

وقال: «إنه كما امتنع أن يكون خبرًا عن الجثة فهو أيضًا يمتنع أن يكون وصفًا للجثة وصلة لها وحالًا منها»[(٢)].

وتحدث الثمانيني عن أن الظرف والجار والمجرور يكونان خبرًا أو صفة أو صلة أو حالًا؛ لأنهما

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٦٧، ١٦٨، وشرح اللمع ١/ ٣٣٥- ٣٣٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٦٩، وشرح اللمع ١/ ٣٣٨، وانظر: الكتاب ١/ ١٣٦، وشرح الأشموني ١/ ١٩٩، ٢٠٣.

يتعلقان باسم وهو مستقر، فكأنك تقول في: زيد خلفك: زيد مستقر خلفك، وإذا كان صلة تعلق بالفعل نحو: (جاءني الذي استقر أمامك) وهو بذلك تابع لابن جني وابن مالك والأخفش، فخالف أبا علي والزمخشري اللذين قدرا أن العامل الفعل أي: زيدٌ استقر أمامك[١].

وقال الأشموني: «وأخبروا بظرف نحو: زيد عندك، أو بحرف جر مع مجروره نحو زيد في الدار ناوين متعلقهما، إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوبًا، وانتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف والجار والمجرور»[٢].

ويتضح مما سبق أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين في أن شبه الجملة يتعلق بمحذوف تقديره مستقر أو كائن هو في الحقيقة الخبر[٣].

وتحدث الثمانيني عن الرتبة بين المبتدأ والخبر، وبيَّن وجوب تأخير الخبر ووجوب تقديمه وجواز تقديمه فقال: «واعلم أن المبتدأ على ثلاثة أضرب: ضرب يجب تقديمه ولا يجوز تأخيره، وضرب يجب تأخيره ولا يجوز تقديمه، وضرب يجوز تأخيره توسعًا ومجازًا وإن قدم فهو رتبته.

مثال المبتدأ الذي لا يجوز تأخيره هو كل مبتدأ كان تعجبًا، أو استفهامًا، أو شرطًا، أو معرفة وخبره معرفة مثله تعجبا: (ما أحسن زيدًا) فـ(ما) في موضع رفع بالابتداء، واستفهاما (أي القوم في الدار؟) و(من عندك؟) و(ما حالك؟) فـ(أي) رفع بالابتداء، وكذلك (ما، ومن)، وما بعدها في موضع خبرها. ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ لأن الاستفهام له صدر الكلام، كما كان التعجب، وكذلك تقول في الشرط: (من يقم أقم معه) و(ما يكن عندك أعطك) و(أيهم يذهب أذهب معه) فـ(أي) مرفوع بالابتداء، وكذلك (ما، ومن) وما بعده في موضع خبره، ولا يجوز تأخير هذا المبتدأ لأن الشرط له صدر الكلام.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٧٠، وشرح اللمع ١/ ٣٣٨- ٣٣٩.

(٢) شرح الأشموني ١/ ٩٣.

(٣) انظر: تفصيل هذه المسألة في الإنصاف ١/ ٢٤٥- ٢٤٨، وشرح الأشموني ١/ ٢٠٠- ٢٠٦.

فأما المعرفة فقولك: (زيد أخوك) فـ(زيد) مبتدأ، و(أخوك) خبره ولا يجوز تأخير (زيد) عن رتبته، لأن الأخ يصلح أن يكون مبتدأ لكونه معرفة، فلو تقدم لم يعلم المخاطب هل هو خبر مقدم أو مبتدأ»[١].

وقال في تقديم الخبر وجوبًا وتأخير المبتدأ: «أما المبتدأ الذي يجب تأخيره فهو أن يكون المبتدأ نكرة، وخبره: ظرف أو حرف جر أو جملة، مثال ذلك: (تحتك بساط، وعليك ثوب، ودونك رجل، وأبوه منطلق رجل)، أو أن يكون الخبر مما له الصدارة كالاستفهام تقول: (أين زيد؟) و(أين الصلح؟) فـ(زيد) مبتدأ، و(الصلح) مبتدأ و(أين) خبر عنهما، تقدم وفيه ضمير رجع إليهما، وموضعه رفع لأنه خبر المبتدأ، وإنما تقدم لما فيه من الاستفهام، ووقعت (أين) خبرًا عن الجثة والحدث لأنها ظرف مكان.

فإن جئت بنكرة بعد المبتدأ جاز فيها الرفع والنصب، تقول: (أين زيد واقفٌ وواقفًا) و(أين الصلح ثابت وثابتًا).

فإذا نصبت النكرة كانت حالًا، والناصب لها (أين) لأنها هي خبره.

وإذا رفعت النكرة صارت خبرًا، ونصبت (أين) بها، وليس في (أين) ضمير لأنها ليست الخبر.

ومثل هذا: (كيف زيد؟ وكيف الخروج؟) فزيد والخروج مبتدآن، و(كيف) خبر عنهما وأخبر به لما فيه من الاستفهام.

فإن جئت بعد المبتدأ بنكرة جاز فيها الرفع والنصب، تقول: (كيف زيد واقف وواقفًا)، و(كيف الخروج ثابت أو ثابتًا)[٢]، وتقول (متى الخروج؟)، و(أيان الانطلاق؟) فـ(الخروج) مبتدأ و(متى) خبر عنه، و(الانطلاقُ) مبتدأ و(أيان) خبر عنه، وإنما قدم الخبر لما فيه من الاستفهام، وفي الظرفين ضمير يرتفع

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٧٠، ١٧١، وشرح اللمع ١/ ٣٣٩، ٣٤٠.

(٢) هذا قريب من قول سيبويه في الكتاب ٢/ ١٨١: (فإذا قلت له عسل ملء جرة، وعليه دين شعر كلبين فالوجه رفع لأنه وصف، والنصب يجوز...) ومن قول المبرد في المقتضب ٤/ ١٣٢: (وتقول زيد في الدار قائم إذا جعلت قولك: (قائم) مبنيًا على زيد، فإن جعلت (في الدار) مبنيًا على زيد نصبت: (قائما) على الحال.

بهما يرجع إلى المبتدأ، والظرف في موضع رفع لأنه خبر المبتدأ.

فإن جئت بنكرة بعد المبتدأ جاز فيه الرفع والنصب، تقول: (متى الصلح كائن وكائنا؟) و(أيان الذهاب عاجل وعاجلًا؟).

فإن نصبت النكرة فهي حال، والناصب لها الظرف لأنها خبر.

وإن رفعت النكرة صارت خبرًا، وكانت ناصبة للظرف، وعرى الظرف من ضمير لأنه ليس بخبر.

ولو قلت: (متى زيدٌ؟) و(أيان عمرو؟) لم يجز لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارًا عن الجثث، فإن قلت: (متى زيد خارجٌ؟) و(أيان عمرو منطلق؟) كانت النكرة خبرًا للمبتدأ، والظرف متعلق بالخبر وصحّت المسألة»[1].

وقال عن جواز تقديم الخبر عن المبتدأ: «وأما المبتدأ الذي يجوز تأخيره توسعًا ومجازًا لأن رتبته التقديم فأن يكون المبتدأ (معرفة) وخبره ظرف أو حرف جر، أو نكرة أو جملة.

تقول في النكرة: (زيدٌ قائمٌ)، وإن شئت أخرت فقلت: (قائمٌ زيدٌ).

وتقول في الظرف: (زيد أمامك)، وإن شئت أخرت فقلت: (أمامك زيد).

وتقول في حرف الجر: (زيد في الدار)، وإن شئت أخرت فقلت: (في الدار زيد).

وتقول في الجملة: (زيد أبوه منطلق)، وإن شئت أخرت فقلت: (أبوه منطلق زيد).

وتقول: (زيد قامت جاريته)، وإن شئت أخرت فقلت: (قامت جاريته زيد)، وإنما جاز تقديم هذه الأخبار على المبتدأ؛ لأن تقديمها لا يوقع لبسًا في الكلام، وفيها ضمير يعود إلى المبتدأ، ومن شأن الضمير

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٧١- ١٧٣، وشرح اللمع ١/ ٣٤٢- ٣٤٣.

أن يعود إلى ما قبله لا إلى ما بعده، فلولا أن هذه الأخبار في نية التأخير لما صح هذا الكلام»[١].

وكل شيء يكون خبرا للمبتدأ يجوز أن يكون خبرًا لكان وأخواتها وخبرا لأن وأخواتها، وكذلك كل ما قيل في الرتبة بين المبتدأ والخبر هو نفسه ما يقال في اسم الناسخ وخبره[٢].

وتطرق الثمانيني إلى الحذف في باب المبتدأ والخبر وبيّن: «أن المبتدآت إذا اختلفت أخبارها لم يجز أن يحذف شيء من الأخبار، لأن الشيء لا يدل على خلافه، فإذا قلت: (زيدٌ قائمٌ، وعمرو خارجٌ) لم يجز أن تحذف أحد الخبرين لأن (قائما) لا يدل على (خارج).

وإذا قلت: (عمرو قائم، والزيدان قائمان) لم يجز أن يحذف أحد الخبرين لأن الواحد لا يدل على التثنية، والتثنية لا تدل على الواحد.

ولو قلت: (الزيدان جالسان والعمرون جالسون) لم يجز حذف أحد الخبرين، لأن التثنية لا تدل على الجمع، والجمع لا يدل على التثنية، أما إن تساوت الأخبار فجاز حذف بعضها لدلالة ما بقي على المحذوف فتقول: (زيد خارجٌ، وعمرو خارج) جاز أن تحذف الثاني فتقول: (زيدٌ خارجٌ وعمرو) وجاز أن تحذف الأول فتقول: (زيد وعمرو خارج) إلا أن حذف الثاني أحسن من حذف الأول؛ لأنك إذا حذفت الثاني فالدليل عليه متقدم فقوي، وإذا حذفت الأول فالدليل عليه متأخر فضَعُف»[٣].

ويتضح من خلال كلام الثمانيني أن حذف المبتدأ أو الخبر يجوز إذا كان في الكلام دليل على المحذوف فهو وإن حذف نطقًا فهو مقدّر، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وحذف ما يعلم جائز كما ... تقول زيدٌ بعد من عندكما

وفي جواب كيف زيد؟ قل دَنِفْ ... فزيد استُغنِيَ عنه إذ عُرف[٤]

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٧١- ١٧٤، وشرح اللمع ١/ ٣٤٢- ٣٤٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٧٤، وشرح اللمع ١/ ٣٤٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص١٧٤- ١٧٥، وشرح اللمع ١/ ٣٤٤.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٢٤٣- ٢٤٤.

وضرب الثمانيني أمثلة للحذف في الأجوبة نحو: من عندك؟ فإن شئت قلت: زيد على التمام، وإن شئت قلت زيد على الحذف. وأيضًا كيف أنت؟ فأنت مبتدأ وكيف خبر عنه مقدم وجوبًا لأنه استفهام له الصدارة وفي الإجابة (أنا صالح) أو تقول (صالح)، وحُذف أنا؛ لأن أنت في السؤال هو أنا في الجواب لأن الكنايتين يرجعان لشخص واحد[١].

ويتضح من ذكر الثمانيني لكلمة الكنايتين أنه بصري المذهب حتى في المصطلحات؛ لأن الكناية يراد بها الضمير هنا، فالضمير من المكنيات فكل مضمر مكنى، وليس كل مكنى مضمرا[٢].

وتعرض للحذف في غير الأجوبة فقال: «وقد يجوز الحذف في غير الأجوبة، قال سبحانه وتعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴿١٩٦﴾ مَتَٰعٌ قَلِيلٌ﴾[٣]، تقديره: تقلب متاعٌ قليلٌ، فحذف المبتدأ، وقال تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٤]، تقديره: أمري صبرٌ جميلٌ، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[٥]، تقديره: هو النارُ، فحذف المبتدأ، ويجوز أن يكون التقدير: النارُ هو، فحذف الخبر»[٦].

وأضاف الثمانيني: «أما قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾[٧]، فيحتمل أن تكون (طاعة) مبتدأ، و(قول) عطف عليه، و(معروف) صفته، والخبر محذوف وتقديره: أمثَلُ من غيرهما، ويجوز أن يكون

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٥ - ١٨٦، وشرح اللمع ١/ ٣٤٥- ٣٤٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/ ٨٤، وهمع الهوامع ١/ ٥٦.

(٣) سورة آل عمران، الآيتان (١٩٦، ١٩٧).

(٤) سورة يوسف من الآية (٨٣).

(٥) سورة الحج، الآية (٧٢).

(٦) الفوائد والقواعد ص١٧٥، وشرح اللمع ١/ ٣٤٥، وشرح الأشموني ١/ ٢٢١، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/ ٨٠.

(٧) سورة محمد، الآية (٢١).

(طاعة) خبر، و(قول) عطف عليه، وقد حذفت المبتدأ، وتقديره: (أمرُنا طاعةٌ).

فإن قيل: ولم جعلتم الأمر هو المحذوف دون غيره؟

قيل له: لأمرين أحدهما: الطاعة هي امتثال الأمر، فلدلالتها عليه جعلناه المبتدأ دون غيره، والثاني: أنه لا يحذف شيء إلا وقد ظهر وعُرف، فلقوة معرفته جاز حذفه، والذي ظهر مع الطاعة هو الأمر دون غيره، ألا ترى أن الشاعر قد أظهره مع الطاعة، فقال:

فقالتْ عـلَى اسـمِ الله أمـرُك طاعـةٌ وإن كنتُ قد كُلِّفتُ مـا لم أُعـوّدِ[(١)(٢)]

* * * *

(١) البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة، الديوان ص٤٩٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٧٦، وشرح اللمع ١/ ٣٤٦، وانظر: اللمع لابن جني ص٨٧، والخزانة ٤/ ١٨١.

* الفاعل:

هو المسند إليه فعل على طريقة فَعَل، وحكمه الرفع، وهو إما أن يكون اسمًا نحو: قام زيدٌ، أو مؤول به نحو: يعجبني أن تقوم[١]، والفاعل يكون عامله مفرغًا له على جهة وقوعه منه أو تركه؛ فالمفرغ له العامل يكون اسمًا ظاهرًا أو مضمرًا أو مقدرًا به[٢].

وذلك إن وأن وما ولو عند من يثبت أن لو مصدرية نحو قول الشاعر[٣]:

*** مـا كان ضرك لـو مننت وربمـا ***

أي، منُّك، ولا يقدّر بالاسم إلا حرف مصدري مع ما دخل عليه[٤].

ونلاحظ مما سبق أن الفاعل مسند إليه فعل، لا ما أسند إليه غيره، فخرج من ذلك: زيد أخوك، أو: زيد قام أبوه، أو: زيد قام، أو: زيد قائمًا غلامه، أو: زيد قائم.

وخرج بقوله على طريقة فَعَل. ما أسند إليه فعل على طريقة «فُعل» وهو النائب عن الفاعل.

وحكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، فلا يجوز تقديمه على رافعه، فلا تقول: الزيدان قام، ولا زيد غلاماه قام، ولا زيد قام، على أن يكون زيد فاعلًا مقدمًا بل على أن يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير

---

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٧٤.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٢/ ٤٤، والتصريح ١/ ٢٦٧، ٢٦٨.

(٣) هذا صدر بيت، وعجزه:

* مَنَّ الفَتى وهُو المغيظُ المُحْنَقُ *

البيت منسوب لقتيلة بنت النضر بن الحارث في التصريح ٢/ ٢٥٤، وشرح التسهيل ١/ ١٢٨، والأشموني ٤/ ٣٤، وخزانة الأدب ١١/ ٢٣٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٢٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢.

مستتر والتقدير زيد قام هو، وهذا هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله[١].

وسار الثمانيني على رأي البصريين فقال: «رتبة الفاعل في العربية أن يكون بعد فعله اسمًا مظهرًا، أو مضمرًا في الفعل، وإعراب الفاعل أبدًا إما في اللفظ أو في التقدير.

والذي يوجب رفعه تقدّم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب.

الخبر ينقسم إلى إثبات ونفي: فالنفي قولك: ما فعَلَ، ولم يفْعَلن ولنْ يفعَلَ ولا يفعَلُ، وليس زيدٌ قائمًا. وما عري من هذه الحروف فهو إثبات. والإثبات على ضربين واجب وغير واجب: فأما الواجب فما كان نفيًا أو استفهامًا أو دعاءً أو أمرًا أو نهيًا، فأما قولهم: (يقومُ زيدٌ) و(سوف يفعلُ، وسيفعلُ) فهذا مثبت غير واجب، وكل واجب مثبت، وليس كل مثبت واجبًا.

وليس الفاعل في العربية هو من فعل الفعل في الحقيقة، وإنما حقيقته أنْ يرتفع بفعل مقدّم عليه ومسند إليه (فعَلَ ويفْعَلُ) وما تصرف منهما. ألا تراهم يقولون: (ما قام زيدٌ). وتقول: (مات زيدٌ). ويقولون: (ليجلس زيد)، ويقولون: (هل جلس بكر؟) فيسمونه فاعلًا، ذلك كله وما فعل شيئًا»[٢].

وقال الثمانيني مؤيدًا رأي البصريين في عدم تقدم الفاعل على الفعل: «واعلم أن الفاعل بمنزلة حرف من الفعل فلا يجوز تقديم الفاعل على فعله، كما لا يجوز تقديم حروف الفعل

---

(١) انظر: المسألة في المقتضب ٤/ ١٣٨، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٧- ٧٨، وشرح الأشموني ٢/ ٤٣، ٤/ ٧٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٠٣٢٠.

(٢) انظر: الفوائد ص١٧٩، وشرح اللمع ١/ ٣٤٩.

بعضها على بعض»[١].

ويلاحظ الباحث من كلام الثمانيني السابق أنه علل في استنتاج القضية من المحمول والموضوع بأسلوب المناطقة، وهذا يتضح في قوله: «فهذا مثبت غير واجب، وكل واجب مثبت، وليس كل مثبت واجبًا».

ويتضح أيضًا في قوله: «فإن قيل: فلم جعلتم للفاعل في التثنية والجمع والتأنيث إذا قلت (يقُومان) و(يقومون) و(يقمن) علامة تبرز إلى اللفظ، ولم تجعلوا للواحد علامة؟

قيل له: عن هذا السؤال جوابان: أحدهما: أن العقل يدل على أن الفعل لابد له من فاعل ولا يدل على عدد الفاعلين، فالموضع الذي لم يدل عليه صغنا له علامة، والذي دل الفعل عليه لم يحتج إلى علامة.

والجواب الثاني: أن الضمير إذا دلّ على معنى واحد استتر، وإذا دلّ على أكثر من معنى واحد ظهرت له صورة، فالواحد لا يدلّ على أكثر من الفاعل، والتثنية تدل على الفاعل والتثنية وهذا أكثر من معنى واحد. والجمع يدلّ على الفاعل والجمع وهذا أكثر من معنى واحد. و(الياء) في تفعلين تدلّ على الفاعلة والتأنيث وهذا أكثرُ من معنى واحد، فلأجل هذا برز للضمير صورة»[٢].

وقال عمن يثني الفعل ويجمعه مع الفاعل: «فمن العرب من يقول: (قاما أخواك، ويقومان جاريتاك، وقاموا إخوتُك، ويقُمن جواريك)[٣]، وعلى هذا قالوا: (أكلُوني

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٨٠، وشرح اللمع ١/ ٣٥٠.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٨١، ١٨٢، وشرح اللمع ١/ ٣٥٠، ٣٥٢.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٠: (واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة).

البراغيثُ)، وقد تأولوا على هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[١]، فارتفع (كثير) بـ(عمُوا) كما تأوّلوا على هذا قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[٢]، فرفعوا (الذين) بـ(أسروا).

وعن هذه الشبهة أجوبة: ما أضمروا الفاعل قبل، جري ذكره؛ لما كان الذي بعده يفسره ويدل عليه، ومثل هذا في اللغة كثير، وعلى هذا الجواب تكون (الألف، والواو، والنون) أسماء مضمرةً، وما بعدها يفسرها ويدل عليها»[٣].

وكان أبو علي- رحمه الله- يقول: هذه حروف، والفاعل هو ما بعدها[٤]، وإنما أرادوا أن يدلوا على تثنية الفاعل وجمعه بدليلين، كما أجمعت العرب في الدلالة على التأنيث بدليلين في قولهم: (قامَتْ هندٌ) فدلوا على تأنيث الفاعل بصيغة الاسم وبالتاء التي اتصلت بالفعل، كذا أيضًا قالوا: (قاما أخواك) فدلوا على تثنية الفاعل بتثنية الاسم وبـ(الألف) التي اتصلت بالفعل لأنها علامة التثنية.

وكان الرُمّاني يقول: (قاما أخواك، وقاموا إخوانك، وقُمنَ جواريْكَ) هذه الحروف ضمائر في الأفعال، وهذه الأفعال قدمت على المبتدأ، والنية لها التأخير[٥]، وهذا سهو من وجهين: أحدهما: أن الشيء إذا وقع في رتبته لا ينوي به غيرها، فمن ادّعى التأخير فعليه الدليل. والثاني: أن هذه لغة مشهورة للعرب. وفيه وجه ثالث، وذلك أنه لو قلنا: هذا خبر

---

(١) سورة المائدة، الآية (٧١).

(٢) سورة الأنبياء، الآية (٣).

(٣) وقال سيبويه في الكتاب ٢/ ٤١: (فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا، فقيل له «من؟» فقال: «بنو فلان» فقوله جل وعز: ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ على هذا فيما زعم يونس).

(٤) في شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٨٧، ٧/ ٧.

(٥) ينظر هذا الرأي والرد عليه في: المقتضب٤/ ١٢٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ١/ ١٧٥، أسرار العربية ص٧٩، شرح جمل الزجاجي ١/ ١٦٧، مغني اللبيب ٦٤٣.

مقدم لالتبس علينا الفاعل بالمبتدأ، فلو قال القائل: (قام زيد) فقيل له: بم ارتفع (زيد)، فقال: لأنه فاعل، قال له الخصم: إنما هو مبتدأ والفعل قبله فيه ضمير لأن النية به التأخير، فلما كان تقديره يؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل وجب أن يطرح»[(١)].

وقال أيضًا: «وأما قولهم: (أكلوني البراغيث)[(٢)]، فهذا غلط من العرب من وجوه: منها: أن البرغوث لا يأكل وإنما يقرص، فكان ينبغي: (قَرَصَتْني البراغيثُ).

والثاني: أنه إذا جمع كان ينبغي أن يجمع بـ(النون) فيقول: (قرصْنني البراغيث) فما رضي بـ(قرصنني)، ولا (قرصتني) ولا (أكلتني) ولا بـ(أكلنني)، ولكن شبهه بالعقلاء فجاء بـ(الواو) التي تختصّ بهم، وإنما أراد بهذا أنه لا يأكل أكلًا متمكنًا ملء فمه إلا العقلاء، وغلب التذكير لأنه الأصل فقال: (أكلوني) للمبالغة، لأن الأكل أكثر من القرص، وأكل العقلاء أمكن من أكل البهائم، وقد جاء في الشعر مثل هذا، قال الشاعر[(٣)]:

يلومُـــونني في اشـــتراء النَّخيْـــ ـــــل قـــوْمِي فكلُّهُـــم يعـــذلُ

فـ(قومي) رفع بـ(يلومونني)[(٤)]».

وقال عن قوله تعالى: ﴿وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾[(٥)]، فـ(الواو) ترجع إلى اليهود وقد تقدم ذكرهم من قبل هذه الآية، فـ(الواو) فاعلة، و(كثيرٌ) بدل منها، لأن الواو ضمير، ويجوز أن يكون (كثير) يرتفع بأنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: هم كثيرٌ، وإذا جاز أن تكون (الواو) ضميرًا

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٤، ١٨٥، وشرح اللمع ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) الكتاب ١/ ١٩، ٧٨، ٢/ ٤٠.

(٣) قيل هو أمية بن أبي الصلت، ينظر: أمية بن أبي الصلت حياته وشعره ص٣٥٧، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٧٧، ٧٨، الدرر اللوامع ١/ ١٤٢.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٤، وشرح اللمع ١/ ٣٥٣، ٣٥٤.

(٥) سورة المائدة، الآية (٧١).

لم يجزْ أن تحملها على هذه اللغة القليلة.

وأما قوله تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[١]، فـ(الذين) يحتمل خمسة أوجهٍ: إحداها: أن تكون (الواو) في (أسرّوا) ضميرًا يرجع إلى (الناس) الذين تقدم ذكرهم، و(الذين) صفة للناس كأنه قال: اقترب للناس الذين ظلموا[٢].

والوجه الثاني: أن تكون (الواو) ضميرًا وهي فاعلة، و(الذين) في موضع نصب على الذم، كأنه قال: وأذم الذين ظلموا. ويجوز أن يكون (الذين) في موضع رفع من ثلاثة أوجه: أحدها: أن (الواو) ضمير، و(الذين) بدل منها. والآخر: أن تكون (الواو) ضميرًا يرجع إلى ما تقدم و(الذين) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هم الذين ظلموا)، وهذه الوجوه الأربعة كلها مرضية. والثالث: أن تكون (الواو) حرفًا تدل على أن الفاعل بعده مجموع وهو (الذين) ويكون (الذين) رفعًا بـ(أسروا) كما قال: (قاموا إخوتُك) وهذا وجه رديء لأنها لغة ليست فصيحة، وما تقدم ذكره من الوجوه أولى»[٣].

ونلاحظ من كلام الثمانيني السابق أنه نقد بعض اللغات ورد عليها مثل لغة (أكلوني البراغيث)، فقال: «هذا غلط من العرب من وجوه»، وفند المثل من حيث معناه ومبناه، فقال من جهة المعنى: إن البرغوث لا يأكل وكان ينبغي أن يقول (قرص) بدل (أكل)، ومن جهة المبنى كان ينبغي أن يسند الفعل إلى النون أو المفردة فيقال: قرصتني، أو أكلتني، أو قرصنني، أو أكلنني، ولا يصح أن يقال قرصوني أو أكلوني، لأن هذا يختص بالعقلاء[٤]، وكان الثمانيني

---

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣).

(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم وهم في غفلة معرضون﴾ (الأنبياء: ١).

(٣) الفوائد والقواعد ص ١٨٥، وشرح اللمع ١/ ٣٥٥.

(٤) الفوائد والقواعد ص ١٨٤، وشرح اللمع ١/ ٣٥٤.

قبل رده هذا قد ذكر أن هذه لغة مشهورة للعرب»[(١)].

ثم عرّج الثمانيني على تأنيث الفعل مع الفاعل فقال: الفاعل قد يكون مؤنثًا حقيقيًّا نحو: هند وناقة، وغير حقيقي نحو: غرفة وشجرة، ومعنى ثالث يجوز أن يكون الاسم فيه مؤنثًا أو مذكرًا وتذكيره ليس بحقيقة ولا تأنيثه بحقيقة كأن تسمى باسم مؤنث ذكرًا نحو: دعد، أو يسمى باسم مذكر امرأةً كامرأة سُمِّيت بزيد. والمؤنث الحقيقي تلزم التاء فعله نحو: قامت هند.

وإنما ألزموا (التاء) في المؤنث الحقيقي مراعاة لحرمته ومحافظة على أصله، لأن الحيوان أشرف من الجماد[(٢)].

وفي ذلك قال سيبويه: فرّقوا بين الموات والحيوان كما فرّقوا بين الآدميين وغيرهم[(٣)].

فإن فصلت في المؤنث الحقيقي بين الفعل والفاعل جاز أن تسقط (التاء)، لأن الفاصل طوّل الكلام فسدّ مسد التاء، وإلحاقها أولى، وكلما طال الفصل كان إسقاط (التاء) أقوى منه مع اختصار الفصل.

تقول: (قامت اليوم هندُ)، (حضَرَ القاضي اليوم امرأةٌ)، وجاء في الشعر[(٤)]:

إنِ امـــرأً غـــرّهُ مـــنكنّ واحـــدةٌ بعـــدي وبَعْـــدَكِ في الـــدنيا لَمَغـــرورُ

ولم يقل: (غرّته) لأن (منكن) طولت الكلام فأغنى عن (التاء)؛ لأن الفاصل زائد كما أن (التاء) زائدة، فجاز أن يسد أحدهما مسد صاحبه.

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٨٣، وشرح اللمع ١/ ٣٥٣.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٧ - ١٨٨، وشرح اللمع ١/ ٣٥٧- ٣٥٨.

(٣) الكتاب ٢/ ٢٨.

(٤) مجهول قائله، ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٠٨، اللمع ص٩٠، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٩٣، الدرر اللوامع ٢/ ٢٢٥.

وقال: أما التأنيث الذي ليس بحقيقي فإذا لاصق الفعل للفاعل كنت في إلحاق التاء وإسقاطها بالخيار، تقول: (طلَعَ الشمسُ، وطلعت الشمسُ).

فمن ألحق التاء فعلى الأصل، ومن أسقطها فلأن تأنيث ما ليس بحيوان كتذكيره، وتذكيره كتأنيثه لما لم تكن له حرمة تراعى.

فإن فصلْتَ في هذا النوع بين الفعل والفاعل، فإن ألحقتَ (التاء) فعلى الأصل فقلت: (طلعَتْ اليوم الشمسُ)، وإن أسقطتها كان الإسقاط مع الفصل أحسن منه بلا فصل، فقلت: (طلع اليوم الشمسُ).

وإنما كان إسقاطُ (التاء) مع الفصل أحسن منه بلا فصلٍ لأمرين: أحدهما: أنه قد جاز إسقاط العلامة في هذا النوع بلا فصل فمع الفصل أجوز. والثاني: أنه قد جاز في التأنيث الحقيقي مع الفصل إسقاط التاء فمع التأنيث الذي ليس بحقيقي أجوز[(١)].

وقال سيبويه عن هذه الظاهرة هذا النحو كثير في القرآن، ومما جاء في القرآن من الموات قد حذفت فيه التاء قوله عز وجل: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ﴾[(٢)]، وقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُۚ﴾[(٣)].

أما إن كان الفاعل جمع التكسير نحو (رجال، وهنود، ونسوة، وكلاب). لك أن تسميه (جمعًا) فيكون مذكرًا فتذكر فعله، تقول: (قام الرجالُ، وذهب النساءُ) لأنك أردت بالرجال والنساء الجمع، وعلى هذا قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾[(٤)]، ولم يقل (قالت نسْوة) لما

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٨ - ١٨٩، وشرح اللمع ١/ ٣٥٩.

(٢) سورة البقرة، الآية (١٧٥).

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٠٥)، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٩، والمقتضب ٣/ ٣٤٨، ٣٤٩، وشرح المفصل ٥/ ٩٣.

(٤) سورة يوسف، الآية (٣٠).

أراد الجمع.

ولك أن تسميه (جماعة) فتؤنث فعله فتقول: (قامت الرجالُ) وقامت النساءُ (ونبَحَت الكلابُ) و(طُردَت السباعُ)، وعلى هذا قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[١]، و﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٢]، فأنث الفعل لما أراد الجماعة، ولم يقل: (كذبَ قومُ نوحٍ)، ولا: (قال الأعرابُ) لما لم يرد الجمع، والجمع والجماعة هاهنا بمعنى واحد وليس بتذكير حقيقي ولا تأنيث حقيقي، ولا تلتفت إلى تأنيث واحده وتذكيره فإن النساء كالرجال في هذا[٣].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني: علق ظاهرة التأنيث والتذكير مع جمع التكسير على نية المتكلم في تسميته بالجمع أو بالجماعة، وهو تعليل ضعيف، فمن يتدبر الكلام العربي يرى أن من مظاهر بنائه الموازنة بين التذكير والتأنيث، إذ يقتصرون على تأنيث واحد في الكلام، وأمثلة هذه الظاهرة كثيرة، وهي واجبة في العدد نحو قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[٥].

وغلّب الثمانيني في جمع التكسير التأنيث، ولكنه فرّق بين تأنيث جمع القلة والكثرة، فأنث جمع القلة وهو العشرة فما دونها بالنون، وأنّث جمع الكثرة بالتاء كالواحدة المؤنثة فتقول: (الرجالُ قامت، والنساءُ لقيتُها) كما تقول: (هندٌ قامت، وهندٌ لقيتها)، وتقول: (السباع أكلتْ، والكلاب طردت) لأن هذا الجمع كثير، وتقول: هي الرجال، وهي السباع، كما تقول: (هي

---

(١) سورة الحجرات، الآية (١٤).

(٢) سورة الشعراء، الآية (١٠٥).

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨٨، ١٨٩، وشرح اللمع ١/ ٣٦٠.

(٤) سورة الحاقة، الآية (٧).

(٥) انظر: الموازنة بين التذكير والتأنيث في اللغة العربية، بحث للدكتور عبد الوهاب الكحلة، مجلة آداب الرافدين، العدد السابع عشر، سنة ١٩٨٧م.

هند)، قال الشاعر[١]:

إذا الرجـــالُ وُلّـــدَتْ أولادُهـــا وارتعشـــت مـــن كـــبرٍ أجســـادُها

وجعلَـــتْ أوصـــابُها تعتادُهـــا فَهِـــي زُروعٌ قـــد دنـــا حصـــادُها

فقد كنّى في هذه الأبيات كلّها عن (الرجال) لما كان جمعًا كثيرًا مكسرًا، كما يكنّى عن الواحدة المؤنثة[٢].

وتقول: (النسوةُ قُمنَ، والنسوةُ لقيتُهُنّ، والأكلبُ نبَحْنَ، والأجْذاع انكسرنَ)، ويكنى عن هذه الجموع بـ(النون) لأنها جمع قلة.

وفي التنزيل: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ۚ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ۚ ﴾[٣]، فقال: (فيهن) فكنى بـ(النون) عن الأربعة؛ لأنها جمع قليل، وقال (منها) فكنى عن (الاثني عشر) كما يكنى عن الواحدة لما كان جمعًا كثيرًا، وهذا الذي ذكرته هو الأفصح بالإجماع، فإن جاء خلاف هذا في الشعر فشاذ[٤].

وتحدث الثمانيني عن رتبة الفاعل فقال: «ورتبة (الفاعل) أن يكون بعد فعله إما مظهرًا أو مضمرًا، ورتبة (المفعول) أن يكون بعد الفعل والفاعل. فإذا ظهر الإعراب في الفاعل والمفعول أو في أحدهما أو في بعض توابعهما جاز في (المفعول) أن يتوسط بين الفعل والفاعل، وجاز أن يتقدم على الفعل والفاعل. تقول فيما ظهر فيهما الإعراب: (ضرَب زيدٌ عمرًا) فإن

(١) هو زُر بن حبيش، الحيوان ٣/ ٨٩، شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١٠٣.

(٢) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٩: لأن الجمع يؤنث وإن كان كل واحد منه مذكرًا من الحيوان فلما كان كذلك صيروه بمنزلة الموات.

(٣) سورة التوبة، الآية (٣٦).

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص١٩٠، وشرح اللمع ١/ ٣٦١.

وسطت قلت: (ضرَب عمرًا زيدٌ)، وفي التنزيل: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[١]، و﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾[٢]، ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[٣]، ﴿وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ ٱلنَّارُ﴾[٤]، و﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٥]، ومثل هذا كثير في القرآن والشعر.

ومثال المقدم على الفعل والفاعل: (عمرًا ضرب زيدٌ)، فإن فرقت بالصفة قلت: (ضرَب يحيى الطويلُ عيسَى) و(ضَرب عيسَى يحيى الطويلُ) و(عيسَى ضرَب يحيى الطويلُ).

فإن كان المعنى يدل (على الفرق بينهما) جاز التوسع بالتقديم والتأخير، تقول: (أكل يحيى كُمَّثْرَى)، و(أكلَ كُمَّثْرَى يحيى)، و(كُمَّثرَى أكل يحيى)»[٦].

وفي ذلك قال سيبويه: فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدُ الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا[٧].

وقال الثمانيني: إن لم يظهر إعراب في الفاعل والمفعول ولا في شيء من توابعهما ولا قام دليل من طريق المعنى على الفرق بينهما لزمت الرتبة، فإذا قلت: (أكرمَ يحيى موسى) حكمت بأن الأول فاعل؛ لأنه قد وقع في رتبته[٨].

وتحدث عن إضافة (المفعول) إلى ضمير الفاعل فقال: «فإذا أضفت المفعول إلى ضمير الفاعل جاز في المفعول التأخير والوسط والتقديم، تقول: (ضَرَبَ زَيْدٌ غلامَهُ)، و(ضَرَبَ

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٢٤).

(٢) سورة فاطر، الآية (٢٨).

(٣) سورة القمر، الآية (٤١).

(٤) سورة إبراهيم، الآية (٥٠).

(٥) سورة الأنفال، الآية (٥٠).

(٦) الفوائد والقواعد ص١٩١- ١٩٢، وشرح اللمع ١/ ٣٦٢- ٣٦٣.

(٧) الكتاب ١/ ٣٤.

(٨) الفوائد والقواعد ص١٩٢، وشرح اللمع ١/ ٣٦٣.

غلامَه زيْدٌ)، و(غلامَهُ ضرَبَ زيدٌ)، ولولا أن المفعول في النية مؤخّر لما جاز هذا الكلام؛ لأن الكناية إنما ترجع إلى ما قبلها لا إلى ما بعدها، فهذا يدلّك على أن رتبة المفعول بعد الفاعل»[(١)].

وقال المبرد تعليقًا على قوله: (ضرَبَ غلامَهُ زيْدٌ)، لأن الغلام في المعنى مؤخّر، والفاعل في الحقيقة قبل المفعول[(٢)].

وقال الثمانيني: «يجوز أن تُضيف (الفاعل) إلى ضمير المفعول، فإذا كان الفاعلُ مضافًا إلى ضمير المفعول؛ فإن كان المفعول مقدمًا أو موسطًا جازت المسألة حملًا على معاملة اللفظ لا على معاملة الرتبة، تقول: (زيدًا أكرم غلامُه)، و(أكرمَ زيدًا غلامُهُ) وفي هذا قال الله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾[(٣)]. ولا يجوز أن يقع المفعول في رتبته إذا أضفت الفاعل إلى ضمير المفعول، لو قلت: (ضرب غلامُه زيدًا)، لم يجز لأنّ الشيء إذا وقع في رتبته لا يجوز أن ينوي به غير رتبته، فإذا وقع في غير رتبته كان موقوفًا على الدليل إن كان لا يصحّ معناه إلا بأن ينوي به رتبته، نحو: (ضرَبَ غلامَهُ زيْدٌ)، وإن كان إذا نوى به رتبته فسد لم ينو به رتبته، وعومل اللفظ كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾»[(٤)].

وأما قولُ الشاعر[(٥)]:

جَـزَى ربُّـهُ عنّـي عـدِيَّ بـنَ حـاتمٍ جزاءَ الكـلابِ العاويـاتِ وقـد فَعَـلْ

فليست الهاء من قوله (ربُّه) راجعة إلى (عدّي) المفعول، ولو كان ذلك لكان الكلامُ

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٩٣.

(٢) المقتضب ٤/ ١٠٢.

(٣) سورة البقرة، الآية (١٢٤).

(٤) الفوائد والقواعد ص١٩٣.

(٥) البيت من الطويل، قيل هو للنابغة، الديوان ص٧٩، وقيل هو أبو الأسود، ملحقات الديوان ص١٢٤، والخصائص ١/ ٢٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٦، والخزانة ١/ ٢٧٧، وشرح الأشموني ١/ ١٧٨.

فاسدًا، ولكنها راجعة إلى الجزاء ودلّ عليه الفعل الذي اشتقّ منه لفظه وهو جزاء، فكأنه قال: (جزى ربُّ الجزاءِ عديَّ بنَ حاتمٍ) وأضمره لما كان في الكلام دليل عليه[١].

ونلاحظ في شرح الثمانيني للبيت السابق أنه لم يجعل الضمير عائدًا على «عدّيَّ» لأنه لو كان عائدًا لكان الكلام فاسدًا. ويخالف في ذلك شيخه ابن جني الذي أجاز عود الضمير إلى عدِيَّ حيث قال: أما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله: جزى ربُّهُ عني عدِيَّ بنَ حاتمٍ عائدة على عدِيَّ خلافًا على الجماعة، مستندًا إلى أن المفعول قد شاع عنهم وأطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل، والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكرٍ، لما كثر وشاع تقديم المفعول كان الموضع له حتى أنه إذا أُخّر فموضعه التقديم كأنه قال: جزى عدِيَّ بنَ حاتمٍ ربُه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله، فجاز ذلك[٢].

وأجاز ابن مالك رأي ابن جني وكذلك الأخفش من البصريين[٣].

وبيّن الثمانيني أن (الظرف) يتنزل من المفعول بمنزلة المفعول من الفاعل لأن رتبة الظرف أن يكون بعد المفعول كما أن رتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فلك أن تضيف المفعول إلى ضمير الظرف، ولك أن تضيف الظرف إلى ضمير المفعول. فإن أضفت الظرف إلى ضمير المفعول جاز أن يتأخر عن المفعول، وجاز أن يتقدم على المفعول؛ لأنه إذا تقدم في اللفظ فهو في النية مؤخر، تقول: لقيت زيدًا في داره، ولقيت في داره زيدًا.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٩٣، وشرح اللمع ١/ ٣٦٤.

(٢) انظر: الخصائص ١/ ٢٩٤، ٢٩٧.

(٣) انظر: شرح الأشموني ١/ ١٧٨، وانظر المسألة في شرح المفصل ١/ ٧٦.

قال الشاعر[١]:

مَـنْ يَلْـقَ يَوْمًـا عَـلَى عِلَّاتِـه هَرِمًـا يَلْـقَ السَّمَـاحَةَ منـه والنَّـدَى خُلُقَـا

وإن أضفت المفعول إلى ضمير الظرف، فإن كان الظرف متقدمًا أو متوسطًا جازت المسألة حملًا على اللفظ. تقول: (في الدار ضُرِب صاحبُها)، وإن توسط قلت: (ضُرِب في الدار صاحبها)، ولو أخرت الظرف فقلت: (أكرم صاحبها في الدار)، لم يجز؛ لأن كل شيء قد وقع في رتبته، وإذا وقع الشيء في رتبته لا يجوز أن ينوي به غيرها[٢].

(١) هذا البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى، الديوان ٤٣، وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦٨، والخزانة ٢/ ٣٣٥.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٩٤، وشرح اللمع ١/ ٣٦٥.

* نائب الفاعل:

ذكر الثمانيني في باب ما لم يسمى فاعله: «أن يكون بعد الفعل إما مظهرا أو مضمرا في الفعل، وإعرابه رَفْعٌ أبدًا، إما في اللفظ أو في التقدير، والذي يوجب رفعه تقديم الفعل عليه وإسناده إليه في الواجب وغير الواجب»[١].

وهذا ما وضحه النحاة وذكروا أن حكمه حكم الفاعل، إلا في الصيغة، فإنها تغير- إلا في الفعل وفي اسم المفعول- عن صيغة ما بنى للفاعل فيهما نحو: (ضُرِب زيدٌ)[٢].

واصطلح ابن مالك على تسمية هذا الباب «باب النائب عن الفاعل».

وذكر المتأخرون البواعث على حذف الفعل وهي: حذفه للخوف والإيهام والوزن والتحقير والإعظام والعلم والجهل والاختصار والسجع والوفاق والإيثار[٣].

وذكر الثمانيني أنه لابدّ في هذا الباب من شروط ثلاثة: أولها: حذف الفاعل، وثانيها: تغيير صيغة الفعل عما كان عليه مع الفاعل، وثالثها: رفع المفعول ليقوم مقام الفاعل لأن الفعل لابد له من مرتفع به.

وهذا الفعل قد صار حديثًا عن المفعول ويسميه النحويون (فعل المفعول) والذي يدلّ على صحة هذه التسمية أنه يؤنّث بتأنيث المفعول، ويذكّر بتذكيره.

تقول: (ضرَبَ زيدٌ هندًا) فتذكر الفعل لأنك أسندته إلى مذكر، فإن لم يسمّ الفاعل قلت: (ضُربَتْ هنْدٌ)، فتؤنث الفعل لما أسندته إلى مؤنث. وتقول: (أكْرَمتْ هنْدٌ زيدًا)، وإن لم تسمّ

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٩٥، وشرح اللمع ١/ ٣٦٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٢٣٢، ٢٣٣، وشرح التسهيل ٢/ ١٢٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٠٥، والتصريح ١/ ٢٨٦.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣٢٥، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٤.

الفاعل قلت: (أُكْرِم زيدٌ)[١].

وأضاف الثمانيني: «وإن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، ولم يُسمّ الفاعل رفعت الأول منهما ليقوم مقام الفاعل، ونصبت الثاني بفعل المفعول.

تقول: (أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوتُ أباك ثوبًا) فإن لم تسمّ الفاعل قلت: في الماضي (أُعطيَ زيدُ درهمًا، وكُسِيَ أبوك ثوبًا)، وتقول في المستقبل: (يُعْطى زيْدٌ درهمًا)، و(يكسى أبوك ثوبًا)»[٢].

وفي ذلك قال المبرد: فإن جئت بمفعول آخر بعد هذا المفعول الذي قام مقام الفاعل فهو منصوب كما يجب في المفعول وذلك قولك: أُعطى زيدٌ درهمًا، وكُسى أخوك ثوبًا، وظُنَّ عبدُ الله أخاك[٣].

وأجاز الثمانيني أن ترفع المفعول الثاني بقوله: «واعلم أن المفعول الثاني إذا لم يصحّ منه الفعل الذي يصحّ في الأول جاز أن ترفعه توسعًا ومجازًا ليقوم مقام الفاعل، وتنصب الأول. فتقول (أعطي درْهَمٌ زيدًا)، و(كُسِيَ الثوبُ عمرًا)، و(يُعطَى درهمٌ زيدًا، ويُكْسَى الثوبُ عمرًا)، و(أُعْطيني درهمٌ، وكُسيي ثوْبٌ) لأن (الثوب والدرهم) معلوم أنهما مأخوذان؛ رُفِعا أو نُصِبا، فاللبس قد زال من الكلام، فلأجل هذا جاز التوسع وحسُنَ»[٤].

وبيّن الثمانيني أنه «إذا رفعت أحد المفعولين- جعلته نائب فاعل- جاز أن يتوسع في المنصوب بالتوسط والتقدم، تقول: (أُعْطي زيدٌ درهمًا)، و(دِرْهمًا أُعطي زيدٌ)، و(أُعطيَ درهمٌ زيدًا)، و(أُعطيَ زيدًا درهمٌ)، و(زيدًا أُعْطيَ درهمٌ)، و(كُسيَ أبوك ثوبًا)، و(كُسي ثوبًا أبوك)،

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٩٥، وشرح اللمع ١/ ٣٦٦، ٣٦٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٩٧، وشرح اللمع ١/ ٣٦٧، ٣٦٨، وانظر الكتاب ١/ ٤١.

(٣) المقتضب ٤/ ٥٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص١٩٧، وشرح اللمع ١/ ٣٦٨.

و(ثوبًا كُسيَ أبوك)، و(كُسيَتْ الجبّةُ زيدًا)، و(كُسيَتْ زيدًا الجبّةُ)، و(كُسيني جبةٌ، وتُكْساني الجبةُ)، و(أُعطيني ثوبٌ، ويُعْطاني ثوبٌ)، يصير (الثوبُ) آخذًا في اللفظ، وهو مأخوذ في المعنى، وتصير (الجبةُ) مكسوة في اللفظ، وهي كاسية في المعنى»[(١)].

وفي ذلك قال المبرد: «واعلم أن التقديم والتأخير والإظهار والإضمار في هذا الباب مثله في الفاعل، يجوز فيه ما جاز في ذلك»[(٢)].

وقد خالف أبو علي الفارسي في ذلك فيمتنع عنده نيابة المفعول الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة، وحجته أن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة وحكى ذلك أيضًا عن الكوفيين[(٣)].

وأضاف الثمانيني: «إن تجوزت قلت: (زيدٌ أُعطيه درهمٌ، وتُكْساه جبّةٌ)، و(الزيدان أُعطيهما درهمان، ويُكساهما ثوبان).

أما إن كان الفعل يتعدّى إلى مفعولين يصحّ من كل واحد منهما ما يصح من الآخر ولم تسم الفاعل، لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلا الأول منهما، لأنه آخذ في المعنى والثاني مأخوذٌ، فلو رفعت الثاني لصار المأخوذُ آخذًا، والآخذُ مأخوذًا.

تقول: (أعطيتُ زيدًا عمرًا) فالتاء هي الفاعلة لأنها مُعْطية، و(زيد) مُعْطًى وهو آخذ في المعنى، و(عمرو) مأخوذ. فإن لم تسمّ الفاعل قلت في الماضي: (أُعطي زيدٌ عمرًا) ولك أن تقدم المفعول وتوسطه. تقول إذا وسطته: (أُعطيَ عمرًا زيدٌ)، وإن قدمت قلت: (عمرًا أُعطيَ زيدٌ)، لا يجوز في هذه المسألة أن يرتفع إلا (زيدٌ).

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٩٧، وشرح اللمع ١/ ٣٦٨، ٣٦٩.

(٢) المقتضب ٤/ ٥٣، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٧٦.

(٣) انظر شرح الأشموني ١/ ١٨٥، والإيضاح العضدي ١/ ٧٢، والتصريح ١/ ٢٩٣.

فإن قلت: (أعطَيْتُ عمرًا زيدًا) صار (عمرو) آخذًا، و(زيد) مأخوذًا، فإن لم تسمّ الفاعل رفعت (عمرًا) فقط، فقلت: (أُعطيَ عمرٌو زيدًا)»[١].

ومنع الثمانيني تقديم نائب الفاعل على الفعل الذي يتعدى لثلاثة مفاعيل، وبين أن المفعول الأول فقط هو الذي يحل محل الفاعل ويترك الثاني والثالث منصوبين بحالتهما فقال: «أما إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ولم تسمّ الفاعل، رفعت الأول من الثلاثة وتركت ما بعده منصوبًا بحاله؛ لأنه مفعول للمفعول. مثال ذلك قولك: (أعلم اللهُ زيدًا عمرًا مُحسنًا)، فـ(اللهُ) تعالى هو الفاعل؛ لأنه مُعْلِمٌ، و(زيد) مُعلَّم، و(عمرو محسن) هو معلوم، فلا يجوز أن يرتفع عند عدم الفاعل إلا المفعول الأول لأنه عالم من طريق المعنى، فلو رفعنا الثاني أو الثالث لصار المعلوم عالمًا، والعالم معلومًا، وكان يلتبس المعنى. تقول: (أُعلِم زيدٌ عمرًا مُحسنًا).

فإن وسطت المنصوب قلت: (عمرًا محسنًا أُعلم زيدٌ).

والذي رفعه يقوم مقام الفاعل لا يجوز أن يتقدم على الفعل، كما لا يجوز أن تُقدِّم الفاعل على الفعل، لأن المرفوع لا يتقدم على رافعه. فإن قدَّمته على الفعل كان معرَّضًا لعامل آخر يعمل فيه وكان ضميره في الفعل يقوم مقام الفاعل، نحو قولك: (زيْدٌ أُعلمَ عمرًا مُحسنًا)، و(إن زيدًا يُعلَمُ عمرًا محسنًا)»[٢].

وأضاف: «وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعول بنفسه وإلى الآخر بحرف الجرّ ولم يسمّ الفاعل، رفعت الذي وصل الفعل إليه بنفسه، وتركت الآخر على حاله.

تقول: (سرَقَ زيدٌ من عمرٍو ثوبًا) وإن لم تسمّ الفاعل قلت: (سُرِقَ ثوبٌ من عمرٍو، ومن عمرٍو سُرقَ ثوبٌ، ويُسرقُ ثوبٌ من عمرٍو).

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٩٨- ١٩٩، وشرح اللمع ١/ ٣٦٩- ٣٧٠.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٩٩، وشرح اللمع ١/ ٣٧٠.

فإن أسقطت (مِنْ) نصبت ما كان مجرورًا فقلت: (سرقْتُ عمرًا ثوبًا)، فإن لم تُسم الفاعل قلت: (سُرِق عمرًا ثوبٌ، ويُسرقُ ثوبٌ عمرًا)، لا يرتفع في هذه المسألة إلا (الثوب) لأنه مفعول به، لأن الجار والمجرور كانا في موضع نصب بالفعل، فلما أسقطت حرف الجر وصل الفعل إلى ما كان مجرورًا فنصبه، إلا أن إسقاط حرف الجر ليس بقياس، وإنما يستعمل حيث يسمع منهم»[(١)].

ونلاحظ من كلام الثمانيني السابق أنه اعتمد على التجوّز والاتساع، وهذه العلة علل بها الثمانيني كثيرًا في إسقاط حرف الجر، أو في تقديم المرفوع على المنصوب، والتقديم في بنية الجملة عمومًا.

وأضاف الثمانيني: «إن لم يكن مع الفعل مفعول به يصل الفعل بنفسه، وكان معه جار ومجرور، أو ظرف مكان، أو ظرف زمان، أو مصدر، جاز أن تقيم كل واحد من هذه الأربعة مقام الفاعل»[(٢)].

مثال ذلك، تقول: (سِرْتُ بزيدٍ فرسخَيْن يومين سيرًا شديدًا) فـ(سار) فعل، والتاء فاعلة، و(زيد) مجرور بالباء، وموضع الجار نصب الفعل، و(فرسخين) ظرف مكان، و(يومين) ظرف زمان، و(سيرًا) مصدر، و(شديدًا) صفته.

فإذا لم تذكر الفاعل جاز أن تقيم كل واحد من هذه الأربعة مقام الفاعل؛ ترفعه أو تقدّره في موضع رفع، وتنصب ما بعده لفظًا أو تقديرًا[(٣)].

فتقول: (سِيْرَ بزيدٍ فرسخين يومين سيرًا شديدًا)، فالباء وما عملت فيه في موضع رفع

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٠٠- ٢٠١، وشرح اللمع ١/ ٣٧١- ٣٧٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٠١، وشرح اللمع ١/ ٣٧٢، وانظر: الكتاب ١/ ٢١٦، ٢٢٣، ٢٢٨.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠١، وشرح اللمع ١/ ٣٧٢.

لقيامها مقام الفاعل.

وإن أقمت (المكان) مقام الفاعل قلت: (سِيْرَ بزيدٍ فرسخانِ يومين سيرًا شديدًا) فالباء وما عملت فيه في موضع نصب لقيام غيرها مقام الفاعل.

وإن أقمت (الزمان) مقام الفاعل قلت: (سِيْرَ بزيدٍ فرسخين يومان سيرًا شديدًا).

فإن أقمت (المصدر) مقام الفاعل قلت: (سيْرَ بزيدٍ فرسَخينِ يومين سيرٌ شديدٌ).

والذي يقوم مقام الفاعل، ينبغي أن يكون بعد الفعل؛ سواء لاصق الفعل أو بَعُدَ منه. فأما المنصوب فيجوز أن يقدم على الفعل، ويجوز أن يوسط بين الفعل والمرفوع، ويجوز أن يتأخر عنهما.

وإن اجتمع في الكلام مفعول به، (والمفعول به هو الذي يتعدى إليه الفعل من غير حرف جر)، وكان معه هذه الأربعة أو بعضها، لم يجز أن يقوم مقام الفاعل إلا المفعول به، ويبقى الباقي منصوبًا بالفعل.

تقول فى: (ضربت زيدًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا): (ضُربَ زيْدٌ يوم الجمعة ضربًا شديدًا)، ترفع (زيدًا) في هذه المسالة وحده، هذا مذهب البصريين[١]. وهو ما اختاره الثمانيني.

أما الكوفيون فجوزوا إنابة غير المفعول مع وجوده مطلقًا، كما أجازه الأخفش بشرط تقدم النائب على المفعول به[٢].

ومثل الثمانيني لمذهب البصريين فقال: «فإن قلت: (ضَرَبْتُ زيدًا عشرين ضربةً)، فـ(عشرين) ينتصب على المصدر؛ لأن مفسره مصدر، فإن لم تسمّ الفاعل قلت: (ضُرِبَ زيْدٌ عشرين ضربةً)»[٣].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٢، وشرح اللمع ١/ ٣٧٢، ٢٧٣، والمقتضب ٤/ ٥١، ٥٢، والتصريح ١/ ٢٨٨.

(٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ١٨٤، وشرح التصريح ١/ ٣١٨.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٠٢، وشرح اللمع ١/ ٣٧٤.

* باب المشبه بالفاعل في اللفظ:

وهو قسمان: اسم (كان) وأخواتها، وخبر (إنّ) وأخواتها.

وتدخل الحروف والأفعال الناسخة على المبتدأ والخبر، فيظل الإسناد هو الرابط بينهما، حتى بعد دخول النواسخ عليها؛ لأن البنية العميقة للجملة المنسوخة تظل هي المبتدأ والخبر، وتحدث تغييرات في المصطلحات النحوية، فيسمى المبتدأ اسم (إن) أو (كان)، والخبر يسمى خبرها، وإنما هي أخبار أسماء هذه النواسخ على الحقيقة، وأما قولهم خبر (إنّ) وخبر (كان) فتقريب؛ لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها[١].

وكل ما جاز في المبتدأ والخبر يجوز في أسماء وأخبار هذه النواسخ، لا فرق بينهما، فيكون خبرها مفردا وجملة وظرفا؛ فإذا كان جملة فلابد فيها من عائد، وإذا كان ظرفا فشرطه أن يصلح للاستقرار فيه. وخبرها هو محط الفائدة، وهو المبتدأ في المعنى إلا إذا كان ظرفا[٢].

وكل ما اشترط في المبتدأ والخبر من شروط دلالية يصدق أيضًا على أسماء وأخبار هذه النواسخ، سواء أكانت حروفا أم أفعالا، وذلك من حيث دلالة أسمائها على (العين) أو (الحدث) أو عليهما، ومن حيث اشتراط دلالة أخبارها على (العين) و(الحدث) على جهة الأصالة، فيصدق ذلك على أسماء وأخبار (إنّ) وأخواتها، و(لا) النافية، و(كان) وأخواتها، و(ما) الحجازية... وغيرها.

---

(١) انظر: شرح المفصل ١/ ١٠٣.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٥، ٢/ ١٣٢.

* كان وأخواتها:

ينبغي أن نقّدم الكلام في (كان) وأخواتها؛ لأنها أفعال، و(إن) وأخواتها حروف، والفعل أقوى من الحرف، فلأجل هذا نقدّم الكلام فيه.

والحروف فرع على الفعل، فينبغي أن يؤخر الكلام فيه.

وقد خصت هذه الأفعال بباب دون غيرها من الأفعال لمخالفتها غيرها من الأفعال، فهي جردت للدلالة على الزمان وعريت من المصدر وجعل عوضًا لها من المصدر فلأجل هذا أفردت بباب يخصّها، وهي: (كان وصار وظلّ وبات وأمسى وأصبح وأضحى وما دام وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وليس)[١].

وهذه الأفعال ناقصة، ولعل السرّ في تسمية هذه الأفعال أفعالا ناقصة أن الفعل الحقيقي يدل على (حدث وزمان)، نحو: ضرب ويضرب واضرب، فإنه يدل على الزمان وعلى معنى الضرب، وأما (كان) فإنما تدل على ما مضى من الزمان فقط، و(يكون) على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على (زمان) فقط، أي: زمان مجرد من الحدث، فلما نقصت دلالتها كانت ناقصة. إلا أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر وأفادت الزمان في الخبر صار الخبر كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتم الفائدة باسمها حتى تأتي بالخبر[٢]. ولذلك قال سيبويه في التمثيل لهذه الأفعال: «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر»[٣]، فهذه الأفعال لما كانت مجردة من الحدث لم تستغن عن الخبر الذي يقوم مقام (الحدث).

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٤، وشرح اللمع ١/ ٣٧٦.

(٢) انظر: شرح المفصل ٧/ ٨٩، ٩٠.

(٣) الكتاب ١/ ٤٥.

وهو ما دفع الدكتور محمود شريف الدين إلى أن يدّعي أن هذه الأفعال «كانت تحث الخطى كي تصبح أدوات تدل على (الزمن) فقط. والنحويون الذين أثبتوا لها الدلالة على الحدث كادوا يقولون إن الحدث في جملتها من النوع (المركب)؛ لأن هناك تداخلا بينها وبين خبرها في حمل معنى الحدث، بدليل أنها وجدت- وهي ناقصة- لا يتصور معنى الحدث فيها، فإذا ما أصبحت تامة استقلت بالحدث. ومن الناحية الشكلية أرتنا هذه الأفعال أيضا ملامح تطور نحو حالة (الأداة)، فبعضها تصرفه ناقص، وبعضها الآخر كان قد أكمل طريق التطور فوصل إلى حالة الجمود الكامل، وهو (ليس)»[(١)].

ولا يخفى علينا ما في قول سيبويه: (هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول) من إشارة إلى أن جملة (كان) تشبه جملة الفعل والفاعل والمفعول في الرصف الشكلي، لكنها في الحقيقة جملة اسمية؛ لأن العلاقة بين جزأيها الأساسيين هي تلك التي بين المتبدأ والخبر[(٢)].

قال أبو سعيد السيرافي: «إن هذه الأفعال التي ضمنها هذا الباب تدخل على جملة المبتدأ والخبر، فتفيد فيها زمانا مُحصلًا، أو نفيا، أو انتقالا، أو دواما»[(٣)].

فأما ما كان دالا على الزمان المحصل فهي (كان وأصبح وأمسى وأضحى وبات وظل)، وكلها ما عدا (كان) أوقات مخصوصة دخلت على جمل، فإذا قلت: (أصبح زيدٌ عالما)، فكأنك قلت: دخل في وقت الصباح وهو عالم، وإذا قلت: (أمسى) فقد قلت: دخل وقت المساء وهو كذلك، و(أضحى): دخل وقت الضحى، و(ظل زيدٌ منطلقا): أتى عليه طول النهار وهو

---

(١) الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة د. محمود شرف الدين ص٣٧٢، وانظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص١٢٨.

(٢) انظر: الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص٤٥١.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ١٥٣- ١٥٥.

منطلق، و(بات): أتى عليه طول الليل وهو كذلك. فهذه أوقات مخصوصة، والذي يعُمُّها ويكون مبهما واقعا لكل وقت (كان)، وبين هذه الأفعال وبين (كان) فرق آخر، وذلك أن كان لِمَا انقطع، والأفعال الأخرى غير منقطع معناها.

وتمتاز دلالة (الزمن) في الفعل الناقص عنها في الفعل التام بأنها دلالة (معجمية صرفية) في الفعل الناقص، (صرفية) فقط في الفعل التام؛ حيث يستفاد المضي والحال والاستقبال من الصيغة الصرفية في كل من الفعلين: التام والناقص. ويزيد الناقص بأداء دلالة زمنية أخرى بمادته اللغوية، وذلك زمان الصباح في الفعل (أصبح)، وزمان الضحى في الفعل (أضحى) وزمان المساء في الفعل (أمسى).. وهكذا. وفي نفس الوقت ترد أزمنة الصبح والضحى والمساء والليل ونحوها أقسامًا لزمن المضى، وذلك إذا صيغت الأفعال الناقصة ماضية، فقيل: أصبح وأضحى وأمسى وبات، كما ترد هذه الأزمنة الخاصة أقساما لزمن الحال والاستقبال إذا صيغت الأفعال الناقصة مضارعة، فقيل: يصبح ويضحى ويمسى ويبيت[(١)].

وتحدث الثمانيني عن سبب تسميتها بالناقصة فقال: «لا تستغنى باسمها دون خبرها ولا بخبرها دون اسمها، فهذا معنى قولهم في هذه الأفعال أنها ناقصة. وذكر قوم في هذا وجهًا ثانيًا، قالوا في شأن كل فعل أن يدل على مصدر وزمان مخصوص، فلما كانت هذه الأفعال قد جردت للدلالة على الزمان وخلع منها دلالتها على المصدر، بأن جُعِل الخبر عوضًا لها من المصدر سُميت ناقصة؛ ولأجل هذا المعنى أفردوا هذه الأفعال بباب لمخالفتها جميع الأفعال»[(٢)].

---

(١) انظر: أثر أقسام الكلم في الجملة العربية ص١٤١، ١٤٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢١٦، وشرح اللمع ١/ ٣٨٧. وقال أبو حيان: هذا الرأي للمبرد وابن السراج وابن جني وابن برهان وظاهر كلام سيبويه. انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٥١.

وذهب الثمانيني إلى «أن (كان) وأخواتها ترفع الاسم وتنصب الخبر ويبطل عمل الابتداء في الاسم، وصار يرتفع بها وشُبِّه بالفاعل ونصبَتْ الخبر وشبه بالمفعول، واسمها وخبرها جميعًا بمعنى واحد.

تقول: (كان زيد قائمًا) كما تقول: (ضرب زيدٌ رجلًا)، وقولك: (كان زيدٌ قائمًا) هو مثل قولك: (زيدٌ قائمٌ أمس)؛ لأن هذه الأفعال إنما تعين الزمان الذي استقر فيه الخبر»[(١)].

ونلاحظ أن ما ذكره الثمانيني هو مذهب البصريين والفراء من الكوفيين، أما جمهور الكوفيين فقد ذهبوا إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئًا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها[(٢)].

وذهب الثمانيني إلى أن نصب الخبر على التشبيه بالمفعول وهو ما ذهب إليه البصريون، أما الفراء، فيرى أن نصبه على التشبيه بالحال لأنها شبيهة بقام، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال وصحح الشيخ خالد مذهب البصريين، لورود الخبر مضمرًا ومعرفة وجامدا، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال[(٣)].

والذي يدل على أن خبرها عوض من المصدر، أنه لا يجوز أن تقول: (كان زيدٌ قائما كونًا)، فلما امتنع الجمع بينهما علمت أن أحدهما عوض من الآخر. تقول: (صار عبد الله أميرًا)، و(صار) إنما هي للانتقال من شيء إلى شيء[(٤)]. وتقول: (ظلّ محمدٌ عالمًا)، و(ظلّ) إنما

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٠٥، وشرح اللمع ١/ ٣٧٧.

(٢) انظر: التصريح ١/ ١٨٤، وشرح الأشموني ٢/ ٦٤، وهمع الهوامع ١/ ١١١، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٥- ٢٠٦، وشرح اللمع ١/ ٣٧٧- ٣٧٨، والتصريح ١/ ١٨٤، ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣، والإيضاح للعضدي ١/ ٩٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦.

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٧٣: قوله و(صار) للانتقال: هذا معناها إذا كانت تامة ومعناها إذا كانت ناقصة (كان بعد أن لم يكن).

هي عبارة عما يفعل نهارًا. وتقول: (أمسى أبوك مصلّيًا)، و(بات زيدٌ عالمًا)، و(أصبح محمد خارجًا)، و(أضحى جعفر حكيمًا)، و(لا أزورك ما دام عمرو منطلقًا)، و(ما زال أخوك لاهيًا)، و(ما برح عبد الله مسرورًا)، و(ما انفكّ محمد عالمًا)، و(ما فتئ بشرُ مُحسنًا)، و(ليس الحديث شائعًا). فهذه الأفعال التي ذكرتها تتفق كلّها في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر، وكذلك ما يتصرف منها من الماضي والحاضر والمستقبل والأمر والنهي[(١)]. إلا (ليس) وحدها فإنها لا تتصرف[(٢)]، ولفظها لفظ الماضي ويراد بها نفي الحال[(٣)].

وقال بعض النحويين: إنما جمّدت ولم تصرف معناها للفظها؛ وذلك أنها تنفي الحال ولفظها لفظ الماضي. وقال بعضهم: إنما لم تصرف لأنها أشبهت (ما)، وكل شيئين اشتبها سرى إلى كل واحد منهما حكم من صاحبه، فسرى إلى (ما) العمل لمشابهته (ليس)، وسرى إلى (ليس) الجمود بمشابهته (ما)[(٤)].

وكل هذه الأفعال يصح أن يبتدأ بها وتعمل عملها من الرفع والنصب ولا تتعلق بشيء قبلها إلا (ما دام) فإنه لا يجوز الابتداء بها.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٥، وشرح اللمع ١/ ٣٧٧.

(٢) ذهب سيبويه في الكتاب ١/ ٤٦ وجمهور النحاة إلى أن (ليس) فعل غير متصرف، وذهب بعضهم ومنهم أبو علي الفارسي إلى أنها حرف، ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦. وقال الرضي في شرح الكافية ٢/ ٢٧٥: (وأصل (لَيْسَ) (لَيِسَ) كـ(هَيِتَ) كما يقال عَلْمَ في عَلِمَ، وإلزامهم تخفيفها بالإسكان، وتركهم قلب يائها ألفًا كما هو القياس في (هاب) الماضي لمخالفتها أخواتها في عدم التصرف)، وينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦.

(٣) عند جمهور النحاة لنفي الحال، وعند ابن السراج هي للنفي مطلقًا، وعند علم الدين اللورقي (أبي محمد القاسم) الأندلسي هي لنفي الحال إن لم يقيد خبرها بزمان، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قيد به. ينظر: كتاب أصول النحو لابن السراج ١/ ٩٣، شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٧٥، ارتشاف الضرب ٣/ ١١٤٦.

(٤) انظر: تفصيل ذلك في الكتاب ٤/ ٢٣٣، والمقتضب ٤/ ٨٧، والأصول ١/ ٩٧، وشرح الكافية ٤/ ١٩٨، وشرح التسهيل ١/ ٣٨٠، والهمع ١/ ١١٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٥٧.

فقال الثمانيني: «لو قال قائل: (ما دام زيد خارجًا) لم يكن كلامًا مستقلًا، والسبب في ذلك أن (ما) هاهنا هي المصدرية وليست للنفي، وما بعدها من الاسم والفعل والخبر صلة لها وتمام، ولا يجوز أن يتقدم عليها شيء منه كما لا تتقدم الصلة على الموصول.

وموضع (ما) وصلتها نصب؛ لأن هذا المصدر قد استعمل ظرف زمان ولا يكون ناصبه إلا فعلًا مستقبلًا.

تقول: (أزورك ما دام زيدٌ خارجًا)، فـ(ما) في موضع نصب بـ(أزورك)، تقديره: (أزورك زمانَ دوامِ خروجِ زيْدٍ) فحذف الزمان وأقيم المصدر مقامه، كما قال الله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾[1]، أي: زمان دوامي فيهم، فحذف الزمان وأقيم المصدر مقامه، فصار (دوامي فيهم) ثم حلل المصدر إلى (ما دامت)»[2].

وبيّن الثمانيني «أن هذه الأفعال تستعمل على ثلاثة أقسام:

قسم تستعمل لإثبات الخبر، فإذا أريد نفيه أدخل عليه حرف النفي، وهي: (كان وصار وظلّ وبات وأمسى وأصبح وأضحى)، فأما (ما دام) فقد بينت حكمها وهي إثبات، ولا يجوز أن يدخل عليها حرف نفي.

وقسم يكون نفيًا، فإذا أريد إثباته أدخل عليه حرف النفي، وهو (ما زال وما برِح، وما انفكّ وما فَتِئَ).

وقسم موضوع للنفي وهو (ليس)، تقول: (ليس زيد قائمًا) فتنفي الخبر عن (زيد)، ولم تعرض لباقي أحوال زيد بنفي ولا إثبات، فإن أردت إثبات الخبر لـ(زيد) ونفي ما عداه من الأخبار جئت بـ(إلا) فقلت: (ليس زيد إلا قائمًا) فأثبت له القيام ونفيت عنه ما سوى القيام.

---

(١) سورة المائدة، الآية (١١٧).

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٠٧، وشرح اللمع ١/ ٣٧٩.

وخبر (ليس) إذ كان منفيًا جاز أن تدخل عليه الباء، تقول: (ليس زيدٌ بقائمٍ)، فالخبر مجرور بالباء، وموضع الجار مع المجرور نصب لها»[١].

وبيّن سيبويه أن الباء في خبر (ليس) لا تفيد معنى جديدا ولكنها تؤكد الكلام[٢]، فتقول: ليس زيدٌ بقائمٍ، بمعنى: ليس زيدٌ قائمًا، ولذلك جاز الحمل على المعنى في نحو: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلا، وفي قول الشاعر:

*** فلسنا بالجبال ولا الحديدا ***

لأن الباء دخلت على شيءٍ لو لم تدخل عليه لم يُخلّ بالمعنى ولم يحتج إليها وكان نصبا[٣].

وقد فصّل الثمانيني في إعراب المعطوف على خبر ليس المسبوق بحرف جر زائد نحو (ليس بقائمٍ ولا ذاهبٍ أخوه)، إذا عطفت الثاني على المجرور.

فقال: «يجوز أن تعطفه على موضع المجرور، فتقول: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبًا أخوه) عطفته على موضع الجار والمجرور.

ولو قلت: (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا ذاهبٌ أخوه) لجاز، وكانت الجملة إن شئت في موضع جر عطفًا على المجرور، وإن شئت كانت في موضع نصب عطفًا على موضع الجار والمجرور، وإن شئت كانت مستأنفة لا موضع لها من الإعراب.

وتقول: (ليس زيد قائمًا ولا جالسًا أخوه) وإن شئت عطفت (جالسًا) على (قائم) ورفعت (الأخ) بـ(جالس)، وتكون قد أخبرت عن الأول بخبرين، بفعل لنفسه وفعل لسببه، وقد يجوز أن تعطف (الأخ) على (زيد) فيكون مرتفعًا بـ(ليس)، وتعطف الخبر على الخبر؛ لأن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٠٨، وشرح اللمع ١/ ٣٧٦، ٣٨٠.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٦٧، ٤/ ٢٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٦٧.

(ليس) يجوز أن يتقدم فيها الخبر.

ويجوز أن تقول: (ليس عمرو بجالس ولا قائمٍ أخوه) تعطف (قائمًا) على (جالس) وتجرّه بالباء، وترفع (الأخ) بـــ(جالس).

وقد يجوز (ليس زيد بجالس ولا قائمًا أخوه) تعطف (قائمًا) على موضع الجار والمجرور، وترفع (الأخ) به، وتكون قد أخبرت عن الأول بخبرين، وقد يجوز أن تعطف (الأخ) على (زيد) فترفعه بـ(ليس) وتعطف قائمًا على موضع الجار والمجرور فتنصبه.

ويجوز أن تقول: (ليس زيد جالسًا ولا قائمًا عمرو)، تعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر.

وقد يجوز أن تقول: (ليس خالد بخارج ولا منطلقا محمد) تعطف المرفوع على المرفوع فترفعه بـ(ليس)، وتعطف الخبر المنصوب على موضع المجرور؛ لأن موضعه نصب»[(١)].

وذهب الثمانيني إلى أنه يجوز أن توسط الخبر بين (ليس) واسمها فتقول: (ليس قائمًا زيد)[(٢)].

وقد يجوز أن يتقدم الخبر على (ليس) عند أكثر النحويين، فتقول: (قائمًا ليس زيدٌ)[(٣)].

وفي تقديم خبر (ليس) عليها خالف الثمانيني جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢١٤- ٢١٥، وشرح اللمع ١/ ٣٨٥- ٣٨٦.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢١٥، وشرح اللمع ١/ ٣٨٦، والكتاب ٢/ ٣٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٦٩، حيث قال أبو حيان: والتوسط هذا ثابت من كلام العرب فلا التفات لمن منع ذلك. وانظر تفصيل الخلاف في شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، والتصريح ١/ ١٨٧، والأشموني ١/ ٢٣٢.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٨، وشرح اللمع ١/ ٣٨٠.

السّراج والجرجاني حيث ذهب هؤلاء إلى أنه لا يجوز[١].

وقال الثمانيني بالجواز وهو مذهب قدماء البصريين والفراء والزمخشري وابن جني[٢].

وأضاف الثمانيني: «أما (فتِئ وبَرِحَ وانفكّ وزال) فمعناها كلها النفي والانتقال، فإذا أردت إثبات الخبر أدخلت عليها حرف النفي فأبطل النفي الذي فيها فصار الخبر مثبتًا. تقول: (ما زال زيدٌ قائمًا)، و(ما برح أخوك عالمًا)، و(ما انفكّ جعفر مقيمًا)، و(ما فَتِئَ بكرٌ شاخصًا)[٣].

وذهب الثمانيني إلى جواز توسط الخبر فتقول: (ما يبرحُ قائمًا زيدٌ).

وحروف النفي أربعة: (ما، ولا، ولم، ولن)، فيجوز تقديم الخبر على (لم، ولن، ولا)، تقول: (قائمًا لن يزالَ زيدٌ)، و(منطلقًا لا يبرحُ أخوك)، و(خارجًا لم يفْتأْ زيدٌ)»[٤]. وهو بذلك وافق الأكثرين[٥].

ولا يجوز تقديم الخبر على (ما)، لأن لها صدر الجمل، ألا تراها تدخل في الأسماء والأفعال لقوتها، فلأجل هذا لا يجوز أن يتقدم عليها ما يكون في خبرها[٦].

وأضاف الثمانيني: «والذي يدل على أن أخبار هذه الأربعة مثبت- وإنما ثبت لدخول

---

(١) انظر: الإنصاف ١/ ١٦٠، وشرح التسهيل ١/ ٣٥١، والأشموني ١/ ٢٤٣، والأصول ١/ ٨٩، ٩٠، والمقتضب ص٣٩٨، ٤٠١.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٨، وشرح اللمع ١/ ٣٨٠، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦١، وشرح التصريح ١/ ١٨٨، والكشاف ٢/ ٣٨١، والخصائص ١/ ١٨٨، وشرح المفصل ٢/ ٨٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧١، ١١٧٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٠٩، وشرح اللمع ١/ ٣٨٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٠٩، وشرح اللمع ١/ ٣٨١.

(٥) انظر: ارتشاف الضرب ١/ ١١٧١.

(٦) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٩، وشرح اللمع ١/ ٣٨١، وانظر: الإنصاف ١/ ١٥٥- ١٥٧، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٣، ٢٣٤.

حرف النفي عليها- أنه لا يجوز دخول (الباء) في خبرها، لأن (الباء) إنما تزاد في النفي لا في الإثبات.

فلو قال قائل: (ما زال زيدٌ بقائم) لكان مخطئًا، وكذلك لا يجوز دخول (إلا) في خبرها، لو قلت: (لم يبرح زيدٌ إلا قائمًا) لم يجز[١].

وأما التسعة المتقدمة فإنك تقول: (كان زيدٌ قائمًا)، و(أضحى أخوك خارجًا) فتثبت الخبر للاسم، ولا تتعرض لغيره من الأخبار بإثبات ولا نفي.

فإن أردت أن تنفي الخبر بـ(ما- لم- لن- لا) فقلت: (ما كان زيدٌ قائمًا)، و(لم يصبح محمدٌ قائمًا)، نفيت الخبر ولم تتعرض لما عاداه من الخبر بإثبات ولا نفي.

ولك أن تزيد (الباء) في الخبر إذا كان منفيًا فتقول: (لم يصِرْ زيدٌ بقائمٍ) و(لم يُمْسِ محمدٌ بجالسٍ) و(لا يصيرُ جعفرٌ بخارجٍ).

ولك أن توسط الخبر فتقول: (صار قائمًا زيدٌ) و(أضحى منطلقًا بشْرٌ).

ولك أن تقدم الأخبار على هذه الأفعال إذا لم يكن معها حرف نفي، فتقول: (منطلقًا كان زيد) و(محسنًا أضحى أبوك)»[٢].

فقال سيبويه: «وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرَبَ»[٣].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٠٩، وشرح اللمع ١/ ٣٨١، وفي حاشية الفوائد والقواعد وقد خطئ ذو الرمة في قوله:

حراجيجُ ما تنفكّ إلا مُناخةً على الخَسْف أو ترمي بها بلدًا قفرًا

وحمل العلماء (إلا) على الزيادة ومنهم الأصمعي وابن جني وأبو علي الفارسي، وقيل الغلط من الرواة في البيت، ينظر: ديوان ذي الرمة ١٧٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠٦، ومغني اللبيب ١/ ٧٦، والخزانة ٩/ ٢٤٧.
وانظر: الفوائد والقواعد ص٢١٠، وشرح اللمع ١/ ٣٨١

(٢) الفوائد والقواعد ص٢١٠، وشرح اللمع ١/ ٣٨١.

(٣) الكتاب ١/ ٤٥.

وقال أيضًا: وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أقدمت أم أخرت[١].

وقال الثمانيني: «ولك أن تقدم الأخبار على حروف النفي إلا على (ما) وحدها. تقول: (منطلقًا لم يكن زيدٌ)، و(خارجًا لم يظلَّ بكرٌ) و(محسنًا لم يصِرْ محمدٌ)»[٢].

وفي هذه المسألة آراء، فإن كان حرف النفي غير لازم امتنع تقديم الخبر عليه مطلقًا، وكذلك مع (ما دام). وأما إن كان حرف النفي لازمًا، وذلك مع الأفعال الأربعة (زال، وبرح، وفتئَ، وانفكّ) فعند الفرّاء يمتنع التقديم مطلقًا، وعند ابن كيسان جواز التقديم مطلقًا، وعند الجمهور يمتنع التقديم على (ما) فقط.

وقد ذهب فيها الثمانيني مذهب الجمهور[٣] فقال: «لا يجوز: (قائمًا ما كان زيدٌ)؛ لأن (ما) لا يتقدم عليها ما يكون في خبرها.

فإن أردت أن تثبت الخبر جئت بـ(إلا) فقلت: (ما أمسى زيدٌ إلا قائمًا)، أثبت القيام لـ(زيد)، ونفيت عنه ما عدا القيام، وكذلك تقول: (لا يكونُ زيدٌ إلا محسنًا)، أثبت الإحسان لـ(زيد) ونفيْتَ عنه ما عدا الإحسان»[٤].

وتحدث الثمانيني عن اسم كان من كونه نكرة ومعرفة فقال: «وإذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة جعلت اسم (كان) المعرفة، وخبرها النكرة، تقول: (كان زيد قائمًا)، لا يجوز في النثر سوى هذا.

---

(١) الكتاب ١/ ٤٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢١٠، وشرح اللمع ١/ ٣٨٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٥١، وشرح الأشموني ١/ ٢٣٤، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٠.

(٤) الفوائد والقواعد ص٢١١، وشرح اللمع ١/ ٣٨٢.

فإن اضطر شاعر إلى أن يرفع النكرة ويجعله اسمها وينصب المعرفة ويجعله خبرها جاز له ذلك، لأن الشاعر يلزمه تصحيح الوزن وإقامة القوافي فسوّغ له في هذا الموضع؛ وإنما سوغ له هذا لأن الاسم هو الخبر، فلما كانا جميعًا لشيء واحد أمن فيه اللبس، فقالوا: (كان منطلقٌ زيدًا)، و(صار كريمٌ عمرًا)، قال القَطاميّ:

قِفــيْ قَبْــلَ التَّفــرُّقِ يــا ضُــباعا ولا يَــكُ مَوقِــفٌ منــكِ الوَداعــا[١]

فارتفع (موقف) وإن كان نكرة لأنه اسم (يَكُ)، وانتصب (الوَداع)؛ لأنه خبر (يك) وإن كان معرفة، وقد بيّنت وجه جواز هذا»[٢].

وأضاف: «أما إن كانا معرفتين كنت بالخيار رفعت أيّها شئت بأنه الاسم ونصبت الآخر بأنه الخبر، تقول: (كان أخوك زيدًا) و(كان أخاكَ زيْدٌ)»[٣].

وفي ذلك قال سيبويه: «وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار أيهما جعلته فاعلًا رفعته، ونصبت الآخر»[٤].

وقال أبو حيان: «إلا المشار إليه فإنه يجعل الاسم وغيره من المعارف الخبر، فتقول: كان هذا أخاك»[٥].

وأضاف الثمانيني: «وفي التنزيل: ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾[٦]، و﴿مَّا كَانَ

---

(١) ديوانه ٣٧، الكتاب ٢/ ٢٤٣، اللمع ٩٧، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩١، والخزانة ٢/ ٣٦٧.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢١١، وشرح اللمع ١/ ٣٨٢.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢١٢، وشرح اللمع ١/ ٣٨٣.

(٤) الكتاب ١/ ٤٩، وانظر المقتضب ٤/ ٨٩، ٤٠٧.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ١١٥٧.

(٦) سورة الأعراف، الآية (٨٢) (جواب) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ الحسن. معجم القراءات ٢/ ٣٨١.

حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[١]، و﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[٢]، و﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا﴾[٣]. هذه الآيات كلها تُقرأ بالرفع والنصب[٤].

فمن رفع الذي يلي (كان) جعله اسمها و(أن قالوا) مع الفعل يكون مصدرًا منصوبا؛ لأنه خبر (كان)، وتقديره: (وما كان قولُهم إلا قولَهم ربنا اغفر لنا) و(لَمْ تكُنْ فتْنتُهُم إلا قولَهم) و(ما كان جوابُ قومِه إلا قولَهم) و(ما كان حجُتُهم إلا قولَهم).

ومن نصب الأول جعل ما بعد (إلا) في موضع رفع لأنه اسم، والمنصوب الخبر، وتقديره: (ما كان قولَهُم إلا قولُهم ربنا) و(لم تكن فتْنَتهم إلا قولُهم) إلخ.

وقد قرئ بالوجهين جميعًا، إلا أن الذي يقْوَى عند النحويين هو نصب ما قبل (إلا) ورفع ما بعدها، وإنما اختاروا هذا الوجه لأن ما بعد (إلا) مثبت وما قبلها منفيّ، والنفيُ يتناول الأخبار. وأيضًا فإن ما بعد (إلا) أخصّ مما قبلها، وما قبلها أعمّ، فينبغي أن الأخص الاسم، والأعم الخبر.

---

(١) سورة الجاثية، الآية (٢٥)، (حُجّتَهُمْ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن عامر، وعاصم، وزيد، وغيرهم. معجم القراءات ٦/ ١٥٦.

(٢) سورة الأنعام، الآية (٢٣) (فتْنَتُهُم) بالرفع هي قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ نافع، وأبو عمرو، وعاصم، وغيرهم. ينظر: كتاب السبعة ص١٥٤، ومعجم القراءات ٢/ ٢٦٠.

(٣) سورة آل عمران، الآية (١٤٧)، (قولَهُمْ) بالنصب هي قراءة الجمهور، وبالرفع قرأ ابن كثير، وعاصم، وأبو بكر، وغيرهم. معجم القراءات ٢/ ٧٣.

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١/ ٤٩: وإذا كانا معرفة فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلًا رفعته ونصبت الآخر، وقال في ١/ ٥٠: مثل ذلك قوله عز وجل: ﴿ما كان حجتهم إلا أن قالوا﴾، ﴿وما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾، وفي قوله تعالى:﴿فما كان جواب قومه إلا أن قالوا﴾ (النمل: ٥٦)، وقال: فأن محمولة على (كان) كأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا، وإن شئت رفعت (الجواب) فكانت (أن) منصوبة. أما ابن هشام فإنه يقوي النصب ويضعف الرفع، قال في مغني اللبيب ٢/ ٥٠٥: والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

وأيضًا فإن (أنْ) وصلتها لا يجوز أن توصف فأشبهت المضمر الذي لا يوصف، والمضمر هو أعرف المعارف فينبغي أن يكون ما أشبهه بمنزلته، فوجب أن تكون (أن) وصلتُها أعرفَ من الأول، وإذا كان أعرف منه وجب أن يجعل الاسم، وما قبل (إلا) يكون خبرًا»[١].

ونلاحظ مما سبق أن الثمانيني رجح وجه نصب ما قبل إلا وجعل المصدر المؤول اسم كان مؤخر مرفوع وقد تستعمل بعض هذه الأفعال تامة فتكون بمعنى الحدث فتستغني عن الخبر المنصوب[٢].

وفي ذلك قال سيبويه: «وقد يكون لكان موضعٌ آخر يُقتصرَ على الفاعل فيه. تقول: قد كان عبد الله، أي قد خُلِق عبدُ الله، وقد كان الأمر، أي وقع الأمر»[٣].

وفي ذلك قال الثمانيني: «أما التامة فهي التي تدل على مصدر وزمان مخصوص، ويفتقر إلى فاعل كسائر الأفعال تقول: (إذا كان الصيف فاحصد) أي: إذا حضر الصيف وحدث فاحصد، ومن هذا قول الشاعر:

إذا كـــانَ الشـــتاءُ فـــأَدْفِئوني ... فـــإنّ الشـــيخَ يَهْدِمُـــه الشِـــتاءُ[٤]

أي: إذا حضر الشتاءُ وحدث الشتاء.

وتقول: (أنا صديقُك مُذْ كُنْت) أي مُذْ وُجِدْت ومذ حدثت.

والناقصة والتامة تكونان أول الكلام»[٥].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢١٣، وشرح اللمع ١/ ٢٨٣- ٢٨٤.

(٢) انظر: اللمع ص٣٨.

(٣) الكتاب ١/ ٤٦، ٤٧.

(٤) هذا البيت من الوافر، أورده البغدادي ضمن ستة أبيات نسبها إلى الربيع بن ضبيع الفزاري. الخزانة ٣/ ٣٠٦، ٣٠٧، وهو من شواهد ابن هشام في شرح الشذور ٣٥٤، ويروى (يهرمه) بالراء بدل (يهدمه).

(٥) الفوائد والقواعد ص٢١٧، وشرح اللمع ١/ ٣٨٧- ٣٨٨.

ومن ذلك (دام) و(أصبح) و(أمسى) فتأتي دام بمعنى ثبَت، وأصبح بمعنى استيقظ وأمسى بمعنى نام، قال سيبويه: «وقد دام فلانٌ، أي ثبت، كما تقول: رأيت زيدًا، تريد رؤية العين، وكما تقول: أنا وجدته، تريد وجدان الضّالة، وكما يكون أصبح وأمسى مرة بمنزلة كان، ومرة بمنزلة قولك استيقظوا وناموا»[(١)].

فشبه اكتفاء هذه الأفعال التامة بفاعلها باكتفاء (رأى) البصرية و(وجد) التي بمعنى وجدان الضالة بمفعول واحد. وتقول: صار زيدٌ إلى عمرو، بمعنى انتقل إلى عمرو، فأما (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك؛ لأنها وضعت موضعا واحدًا، ومن ثم لم تُصرَّف تصرَّف الفعل الآخر[(٢)]، فلم تستعمل إلا ناقصة، ولا تكون تامة[(٣)].

وتحدث الثمانيني عن زيادة كان وأخواتها، وبيَّن أن الزائدة لا تقع في أول الكلام، ولها مواضع، وفي ذلك يقول: «فأما الزائدة فلا يجوز أن تقع أول الكلام، لأن وقوع الشيء أولًا يدل على قوة العناية به، وكونه زائدًا يدل على إطراحه وقلة الاكتراث به، ومحال أن يكون الشيء زائدًا أولًا لتدافع هذين المعنيين، فإذا استحال أن تكون زائدة أولًا، صح أن تكون زائدة حشوًا أو آخرًا.

وإذا وقعت حشوًا جاز أن تكون بين المبتدأ وخبره، وجاز أن تكون بين الفعل وفاعله، وجاز أن تكون بين الجار والمجرور، وجاز أن تكون بين الموصوف وصفته.

فمثال زيادتها بين المبتدأ وخبره قولهم: (زيْدٌ كان قائمٌ) و(هندٌ كانت جالسةٌ) تقديره: زيدٌ

---

(١) الكتاب ١/ ٤٦.

(٢) انظر: الكتاب ١/ ٤٦، ٢/ ٤٠٠.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢١٦- ٢١٩، وشرح اللمع ٣/ ٣٨٧- ٣٨٨.

قائمٌ كان، وهندٌ جالسةٌ كانت[١].

ومثل زيادتها بين الفعل وفاعله ما ورد عنهم في الحكاية، ولَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُب[٢] الكملةَ من بني عبس بن ذبيان (لم يوجد كان مثلُهم)، وتقديره: لم يوجد مثلهم كان.

ومثال زيادتها بين الموصوف وصفته قولهم: (مررتَ برجلٍ كان قائمٍ) تقديره: مررت برجلٍ قائمٍ كان[٣].

ومثال زيادتها بين الجارّ والمجرور قولُ الشاعر:

سَراةُ بَنـــي أبي بكـــرٍ تَســـامى عَـــلَى كـــان المُسَـــوّمَةِ العِـــرابِ[٤]

تقديره: على المسومة العِراب كان[٥].

ومما اختصت به كان متفردة عن أخواتها أن لها وجهًا رابعًا قد ذكره الثمانيني فقال: قد ذكر قوم لـ(كان) وجهًا رابعًا، قالوا تجعل بمعنى (صار)، وإنما تجعل بمعنى (صار) إذا أريد بلفظ الماضي الحاضر، قال الشاعر:

بِتَيهـــاءَ قَفْـــرٍ والمَطِـــيُّ كأنّهـــا قَطا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخًا بُيوضُها[٦]

---

(١) ومن ذلك قولهم: (ما كان أحسن زيدًا) انظر: البغداديات ص١٦٧، وفي الكتاب ٢/ ١٥٣، وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيدًا، على إلغاء (كان) وفيه: (إن أفضلهم كان زيد).

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ١١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧/ ١٠٠.

(٣) واستشهد سيبويه في الكتاب ٢/ ١٥٣ على هذا بقول الفرزدق:

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ

والمبرد يراها غير زائدة. انظر: المقتضب ٤/ ١١٦.

(٤) من الوافر وقائله مجهول. انظر: اللمع ٣٦، شرح المفصل لابن يعيش ٧/ ٩٨، الخزانة ٩/ ٢٠٧.

(٥) الفوائد والقواعد ص٢١٨، وشرح اللمع ١/ ٣٨٩. وانظر: المقتضب ٤/ ١١٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٣، وشرح المفصل ٧/ ١٠٠.

(٦) البيت من الطويل وانظر: شرح المفصل ٧/ ١٠٢، والخزانة ٩/ ٢٠١.

يريد: صارت فراخًا بيوضُها»[(١)].

وقد ذكر الثمانيني هذا الوجه أيضًا عندما ذكر إعرابات قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[(٢)]، «يحتمل أن يجعل (كان) زائدة، و(في المهد) صلة (مَنْ) و(صبيًّا) يجوز أن تجعله بدلًا من (منْ)، ويجوز أن تجعله حالًا من الضمير في الظرف.

قالوا: ويجوز أن تجعل بمعنى (صارَ) وفيها ضمير من (مَنْ) فهو اسمها وإذا كان كذلك جاز أن تجعل الظرف خبرًا.

و(صبيًا) يحتمل ثلاثة أوجه: أن تجعله حالًا من الضمير في (كان)، ويحتمل أن تجعله حالًا من الضمير في الظرف، ويحتمل أن تجعله خبرًا بعد خبر. فإن جعلته حالا من الضمير في الظرف فالظرف هو الناصب له. وإذا جعلته حالًا من الضمير في (كان)، فـ(كان) هي الناصبة له، ولا يجوز أن تجعل (كان) فيهما ناقصة؛ لأنه لا مزية بيننا وبين (عيسى) لأنه ما منا أحد إلا وقد كان في المهد صبيًا»[(٣)].

وقد بيّن الثمانيني أن اسم كان وخبرها قد يكونان مضمرين وقد يكونان مظهرين، وقد يكون الاسم مضمرا والخبر مظهرًا، وقد يكون الاسم مظهرًا والخبر مضمرًا؛ فقال: «فمثال المظهرين: (كان زيدٌ قائمًا) و(ليس أخوك جالسًا). ومثال المضمرين: (كُنتُ إياه). هذا هو الاختيار أن يكون الخبر منفصلًا إذا كان مضمرًا، وإنما اختاروا المنفصل في أخبار هذه الأفعال لأمرين: أحدهما: أن الخبر منفصل من المبتدأ، وأخبار هذه الأفعال هي أخبار المبتدأ، فينبغي أن

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢١٨، وشرح اللمع ١/ ٣٨٩.

(٢) سورة مريم، الآية (٢٩).

(٣) الفوائد والقواعد ص٢١٩، وشرح اللمع ١/ ٣٨٩- ٣٩٠. وانظر أيضًا إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٦٢، والمقتضب ٤/ ١١٧، وشرح الرضي ٢/ ٣٧٣ وقد أورد أبو البقاء التأويلين السابقين بأنها زائدة، أو بمعنى صار وزاد عليهما قوله: وقيل: ليست زائدة بل هي كقوله ﴿وكان الله عليما حكيما﴾، وقيل: هي التامة.

تكون منفصلة، كما قال الشاعر:

لَـــــيْسَ إيّـــــايَ وإيـــــا كِ ولا نَخْشَـــــى رقيبَـــــا[١]

تقديره: ليْسَ أحدٌ غيرَك وغيري.

والثاني: أن هذه الأفعال لما خلعت دلالتها على المصدر نقصت عن رتبة الأفعال، فلما نقصت عن رتبة الأفعال ضعفت أن تتصل بالضمير المتصل إذا كان منصوبًا فقوى المنفصل.

وقد يجوز المتصل، تقول: (كُنتُه، وكانني) كما قال أبو الأسود الدُؤلي:

فَـــإلا يكُنْهـــا أو تَكُنْـــهُ فإنّـــه أخوهـــا غَذَتْـــهُ أمُّـــه بلبانِهـــا[٢]

تقديره: فإلا يكن الزبيبُ الخمرَ أو تكن الخمرُ الزبيبَ، فإنّ الزبيبَ أخو الخمر»[٣].

وأضاف الثمانيني: «أما إن كان الاسم مضمرًا أو الخبر مضمرًا؛ فلا يخلو المضمر أن يكون راجعًا إلى مذكور، أو لا يرجع إلى مذكور، فإن كان يرجع إلى مذكور جاز أن يكون خبره مضمرًا وجاز أن يكون مظهرًا. وإذا كان مظهرًا جاز أن يكون جميع أخبار المبتدأ، مثال ذلك: (زيد كان قائمًا) و(هند ليست جالسة)، فالاسم مضمر والخبر مظهر مفرد.

وتقول: (زيدٌ كان أبوه قائمٌ)، فـ(أبوه قائم) في موضع نصب، وفي (كان) ضمير هو اسمها. و(هندٌ ليست ذهبت جاريتُها) فـ(ذهبت جاريتُها) في موضع نصب.

وتقول: (الصلاةُ كانت في المسجد) فحرف الجرّ في موضع نصب، وفي (كان) ضمير هو اسمها.

---

(١) مجزوء الرمل لعمر بن أبي ربيعة الديوان ٤٣٩، الكتاب ٢/ ٣٥٨، وشرح المفصل ٣/ ٧٥، ١٠٧، والخزانة ٥/ ٣٢٢.

(٢) البيت من الطويل والبيت في ديوانه ٨٢، وانظر: الكتاب ١/ ٤٦، وشرح المفصل ٣/ ١١٧، والخزانة ٥/ ٣٢٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٢٠، وشرح اللمع ١/ ٣٩١.

فإن جعلت في كان ضميرًا: قلت في التثنية: (الزيدانِ كانا أبواهما قائمان)، وفي الجمع: (الزيدون كانوا آباؤهم قائمون)، فالجملة خبر (كان)، و(كان) وما بعدها خبر المبتدأ.

وإذا قلت: (هندٌ كان أبوها مُنطلِقٌ)، فليس في (كان) ضمير لأنه لو كان فيها ضمير لأنثت الضمير؛ لأنه يرجع إلى مؤنث.

فإن قلت: (هند كانت أبوها منطلقٌ) ففي (كان) ضمير هو اسمها يدلّك على كون الضمير فيها تأنيثه. فإن لم يكن فيها ضمير: قلت في التثنية (الهندان كان أبواهما منطلقان) فالجملة خبر المبتدأ، و(كان) زائدة»[(١)].

وأضاف الثمانيني: «وإن كان الضمير في (كان) وأخواتها لا يرجع إلى مذكور، جاز أن يكون مذكرًا، وجاز أن يكون مؤنثًا. وإن كان مؤنثًا سُمّي قصة، وإذا كان مذكرًا جاز أن يسمى حديثًا، وأمرًا، وخبرًا، وشأنًا. ولا يكون أخبار الشأن والقصة إلا جملًا مستقلة بأنفسها من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، أو شرط وجوابه. ولا يجوز تثنية هذا الضمير ولا جمعه. ولا يكون في الجملة التي هي خبره ضمير يعلّقها به؛ لأن الجملة هي تفسير لهذا الضمير فهي هو في المعنى.

تقول: (كانت هندٌ منطلقةٌ) تقديره: كانت القصة هندٌ منطلقةٌ، فـ(هند منطلقة) في موضع نصب، ويجوز: (كان هندٌ منطلقةٌ) تقديره: كان الأمرُ هندٌ منطلقةٌ. وكذلك في المذكر فتقول: (ليس عمرو قائم) و(ليْسَتْ عمرو قائمٌ)»[(٢)].

وبيّن الثمانيني أن الكوفيين يسمون هذا الإضمار مجهولًا[(٣)]، فقال: «وإنما سمّوه مجهولًا؛ لأنه لا يرجع إلى مذكور، قال الشاعر:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٢٠- ٢٢١، وشرح اللمع ١/ ٣٩١- ٣٩٢.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٢٢، وشرح اللمع ١/ ٣٩٢- ٣٩٣.

(٣) انظر: شرح المفصل ٣/ ١١٤.

إذا مُتُّ كان النـاسُ نِصْـفانِ، شـامتٌ وآخـرُ مُـثْنٍ بالـذي كنـتُ أصـنعُ[١]

ويروى: «صنفان». (الناس نصفان) في موضع نصب، وتقديره: كان الأمرُ الناس نصفان.

وقد روى: كان الناسُ نِصْفيْنِ، وصِنْفيْن، فـ(الناسُ) اسم (كان)، و(نصفين) خبرها، وليس في (كان) على هذا الوجه ضمير.

والغرض بهذا الإضمار الذي هو الشأن والقصة أن يبهم على المخاطب؛ لأن الإنسان تشْرَئبُ نفسه إلى معرفة ما غاب عنه وأُبهم عليه، وإذا كان كذلك توفرت دواعيه واجتمع ذهنه إلى معرفة ما يجيئه من بعد، وهو قوله: فتوفر على استماعه فكان أقرب إلى فهمه»[٢].

(١) البيت من الطويل وهو للعجير السلولي. انظر: الكتاب ١/ ٧١، واللمع ١٣٦، وشرح المفصل ١/ ٧٧، ٣/ ١١٦، والخزانة ٩/ ٧٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٢٣، وشرح اللمع ١/ ٣٩٤- ٣٩٥.

* المشبهات بليس:

(ما) إذا دخلت على الجملة الاسمية فيها لغتان إحداهما رفع الاسم ونصب الخبر وهي لغة الحجاز واللغة الأخرى برفع الاسمين على الابتداء والخبر وهي لغة تميم[١].

وكذلك (إنْ) النافية أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني إعمالها عمل (ما) ومنع من ذلك الفراء وأكثر البصريين[٢].

وكذلك تعمل (لا) عمل (ما) ولكن عملها قليل بخلاف (إن)[٣].

وكذلك (لات) الجمهور أجاز عملها، أما الأخفش فلم يجز عملها، والذي أعملها جعلها قاصرة على العمل في الحين دون غيره[٤].

وقد فصّل الثمانيني القول في (ما) العاملة عمل ليس التي تنفي شيئًا غير كائن في حال حديثك[٥]، فقال: «أن العرب قد اختلفوا فيها فقال بنو تميم: هي تدخل على المبتدأ وخبره، وعلى الفعل وفاعله، فينبغي أن لا تؤثر إعرابًا، وأنها مشتركة لا اختصاص لها بأحد الجملتين دون الأخرى، وإنما تؤثر النفي في الأخبار فقط، فجرت عندهم مجرى (هَلْ) لما دخلت على المبتدأ وخبره، والفعل وفاعله، أثرَتْ الاستفهام في الخبر، ولم تؤثر إعرابًا في أحدهما؛ لأنها لا اختصاص لها بإحدى الجملتين دون الأخرى، فلما قالوا: (هل زيدٌ منطلقٌ، وهل يقومُ زيدٌ)

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٥٧، والمقتضب ٤/ ١٨٨، والأصول ١/ ٩٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢، واللمع ٣٩، وارتشاف الضرب ٣/ ١١٩٧.

(٢) انظر: شفاء العليل ١/ ٣٣١، وشرح التسهيل ١/ ٣٧٥، والأشموني ١/ ٢٥٥، والأصول ١/ ٩٥.

(٣) انظر: الجني الداني ص٢٩٣، والهمع ١/ ٢٢٥، والمقتضب ٤/ ٣٨٢، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠٨.

(٤) انظر: المسائل البصريات ٦٠١- ٦٠٣، ومغني اللبيب ١/ ٢٠٤، والتصريح ١/ ٢٠٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٠١، ١٢١١.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٦١.

كذلك قالوا: (ما يقومُ زيدٌ، وما زيدٌ منطلقٌ)»[١].

قال سيبويه: «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و(هل)، أي: لا يعملونها في شيء»[٢].

وقال الثمانيني: «لا يجيز بنو تميم إدخال الباء على خبرها؛ لأنه خبر مبتدأ.

وقد أجاز قوم من العرب[٣] إدخال الباء على خبر (ما) وإن كان مرفوعًا فقالوا: (ما زيدٌ بقائمٍ) فموضع الجار مع المجرور رفع، وإن أسقطوا الباء عادوا إلى الرفع فقالوا: (ما زيدٌ قائمٌ)»[٤].

وذكر الثمانيني لغة أهل الحجاز، فقال: «وأما أهل الحجاز فشبّهوا (ما) بـ(ليس) إذا اجتمع فيها وصفان: أحدهما: أن تدخل على المبتدأ والخبر. والوصف الثاني: أن يكون الخبر مؤخرًا منفيًّا، قالوا: (ما زيدٌ قائمًا)، وبهذه اللغة ورد التنزيل، فقال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٦]، بكسر التاء في أكثر القراءة، فمن كسر التاء قرأ بلغة أهل الحجاز، ومن ضمّ التاء كان على لغة بني تميم»[٧].

وأضاف الثمانيني: «وإنما شبه أهل الحجاز (ما) بـ(ليس) من وجهين:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٢٤، وشرح اللمع ١/ ٣٩٦.

(٢) الكتاب ١/ ٥٧.

(٣) هم بعض بني تميم، وعامة بني تميم لا يجيزون (ما زيد بذاهبٍ)، يقول أبو علي الفارسي في البغداديات ٢٨٤: (ومن رفع الخبر لم يُجز دخول الياء فيه)، وثمرة الخلاف بين من يجيز إدخال الباء على المرفوع أو إدخالها على المنصوب تظهر في توابعه).

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٢٤، وشرح اللمع ١/ ٣٩٦.

(٥) سورة يوسف، الآية (٣١).

(٦) سورة المجادلة، الآية (٢).

(٧) الفوائد والقواعد ص٢٢٥، وشرح اللمع ١/ ٣٩٦- ٣٩٧، وانظر كتاب السبعة ٦٢٨، ومعجم القراءات لأحمد مختار عمر ٧/ ٩٨.

أحدهما: أن (ما) لنفي الحال كما أن (ليس) لنفي الحال، فإذا قلت: (ما زيدٌ قائمًا) فإنما نفيت قيامه حال إخبارك عنه، وما نفيت قيامه فيما مضى ولا فيما يستقبل.

والثاني: أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، إلا أن (ما) لما كانت مشبهة بـ(ليس) كانت أنقص تصرفًا منها، وكانت (ليس) أقوى تصرفًا من (ما) لأنها الأصل[١]. فـ(ليس) لقوتها نصبت الخبر مؤخرًا ومقدمًا ومثبتًا ومنفيًّا. و(ما) لنقصانها نصبت الخبر مؤخرًا منفيًّا، فقالوا: (ما زيدٌ قائمًا)، فإن تقدم الخبر بطل التشبيه وعادوا إلى الابتداء والخبر، فقالوا: (ما قائمٌ زيدٌ)»[٢].

وذكر الثمانيني أن الباء تزاد في الخبر من مثل: (ما زيدٌ بقائمٍ) فموضع الجار والمجرور نصب، وإذا أسقطوا الباء عادوا إلى النصب فقالوا: (ما زيدٌ قائمًا)، واعلم أنك تخبر عن الشيء بفعل له وبفعل لسببه. تقول إذا أخبرت عنه بفعله: (ما زيد قائمًا)، و(ما زيدٌ بقائمٍ).

وإذا أخبرت عنه بفعل لسببه قلت: (ما زيدُ قائمًا أخوه) و(ما زيد بقائمٍ أخوه)، والسبب مرفوع بالخبر[٣].

وأضاف: «إنه إذا عطفت على خبر ما الذي لحِق حرف جر زائد يجوز فيه الجر والنصب والرفع فقال: «وقد يجوز أن يخبر عنه بفعله وفعل سببه، وتعطف أحدهما على الآخر، فتقول: (ما زيدٌ قائمًا ولا جالسًا أخوه)، و(ما زيدٌ بذاهبٍ ولا قاعدٍ أخوه).

فإن قلت: (ما زيدٌ بجالسٍ، ولا قاعدٍ أخوه) جاز أن تعطف الثاني على المجرور فتجره.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ١٣١: عن (ما): (فلَمْ يُجْروها مُجْراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها).

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٢٥، وشرح اللمع ١/ ٣٩٧، ٣٩٨، وقال سيبويه: (ولا يجوز أن يكون مقدمًا مثله مؤخرًا) وقال في الموضع نفسه (لأنها ليست بفعل). الكتاب ١/ ٥٩.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٢٦، ٢٢٧، وشرح اللمع ١/ ٣٩٨، ٣٩٩.

ويجوز أن تقول: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا أخوه) تعطف الثاني على موضع الجار مع المجرور، وترفع (الأخ) في كل هذا بالخبر الذي يليه.

ويجوز أن تقول: (ما زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا أخوه) تجعله مبتدأ وخبرًا، فإن شئت عطفته على المجرور فكان في موضع جر، وإن شئت عطفته على موضع الجار والمجرور فكان في موضع نصب، وإن شئت قطعته وجعلت السبب بمنزلة الأجنبي فكان لا موضع له من الإعراب وإن كان قد دخل مع الأول في النفي.

ولا يجوز أن تقول: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدًا عمرٌو)، لأن (قاعدًا) لا يجوز أن تعطفه على (خبر) زيد؛ لأنه فعل لعمرو، و(عمرو) ليس من أسباب (زيد) لخلوه من الضمير الذي يعود إلى (زيد)، فلما لم يكن (عمرو) من أسباب (زيد) امتنع أن يكون فعله خبرًا لـ(زيد)، ولا يجوز أن تعطف (عمرًا) على (زيد) فترفعه بـ(ما)؛ لأن خبر (ما) لا يتقدم على مرفوعها.

فإن قلت: (ما زيدٌ قائمًا ولا قاعدٌ عمرٌو) جاز أن يكون الثاني مبتدأ وخبرًا، ويكون قد عطفت جملة على جملة، إلا أن الثانية ليس لها موضع من الإعراب وإن دخلت مع الأولى في النفي»[(١)].

فإن قلت: (ما زيدٌ قائمًا ولا عمروٌ جالسٌ) جاز في (جالس) الرفع والنصب؛ النصب على العطف و الرفع على الخبرية باعتبار أن (عمرو) مبتدأ»[(٢)].

ونلاحظ من كلام الثمانيني السابق أن الفرق الدلالي بين (ما) الحجازية النافية وبين (كان) المنفية من حيث العطف على خبرها بالنصب والرفع؛ لأنك إذا قلت: (ما كان زيدٌ ذاهبا ولا عمرٌو منطلقا) فإنما تنفي انطلاقه فيما مضى، وإذا قلت: (ولا عمرٌو منطلق) فإنما تنفي

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٢٧، وشرح اللمع ١/ ٣٩٨- ٢٩٩.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٢٨، وشرح اللمع ١/ ٣٩٩.

انطلاقه الساعة، ولعل هذا ما قصده سيبويه بقوله: «وكان الابتداء في (كان) أوضحَ؛ لأن المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن»[١]، أي أن العطف بالنصب يكون على نفي ما مضى، وفي الرفع على ما هو الآن. وهذا خلاف (ما) الحجازية التي يكون النفي فيها للحال؛ رفعت المعطوف أو نصبت.

وهكذا، فأهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس) لاشتراكها في نفي الحال[٢]، ولكنها لا تعمل مع نقض هذا المعنى بدخول (إلا)؛ لأنها حرف، وقد أشار البحث إلى تحمل ذلك مع (ليس) لأنها فعل، فيعمل مع نقض معناه، قال سيبويه: «وتقول: (ما زيدٌ إلا منطلقٌ)، تستوي فيه اللغتان[٣]، ومثله قوله عز وجل: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا﴾[٤]، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر... فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى كما لم تقو في تقديم الخبر»[٥].

ومن شروط عمل (ما) الحجازية ألا ينقض خبرها بـ(إلا) وفي ذلك قال سيبويه: «وتقول: ما زيدٌ إلا منطلق، تستوي فيه اللغتان)، وقال في الموضع نفسه (لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (ليس) كما لم تقو حين قدمت الخبر»[٦].

وفي ذلك يقول الثمانيني: «وإن نقضوا النفي بـ(إلا) قالوا: (ما زيدٌ إلا قائمٌ)، فعادوا إلى الابتداء والخبر، ووافقوا بني تميم في هذين الموضعين؛ لأن (ما) لضعفها لم تقوَ على نصب الخبر

---

(١) الكتاب ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) انظر: السابق ١/ ٥٧.

(٣) أي التميمية والحجازية.

(٤) سورة يس، الآية (١٥).

(٥) الكتاب ١/ ٥٩.

(٦) الكتاب ١/ ٥٩.

في التقديم ولا في الثبات.

فأما قول الشاعر:

مـــا إن يكـــادُ يُخَلِّـــيْهِم لـــوجْهَتِهِمْ تخـالُجُ الأمـرِ، إن الأمـرَ مُشْـتَرَكُ[١]

فإن كان على مذهب بني تميم فـ(إنْ) زيدت لتوكيد النفي، وإن كان على مذهب أهل الحجار فـ(إنْ) كفت (ما) عن الدخول على الابتداء والخبر فدخلت على الفعل والفاعل»[٢].

وذكر الثمانيني الخلاف بين التميميين والحجازيين في (إن) التي جاءت بعد (ما) في قول الشاعر:

فـــما إنْ طِبُّنـــا جُـــبْنٌ ولكـــن منايانـــا ودَوْلَـــةُ آخَرِيْنـــا[٣]

فقال: «فإن كان على مذهب بني تميم فـ(إنْ) زائدة لتوكيد النفي، وإن كان على مذهب أهل الحجاز فـ(إنْ) كافة لـ(ما) عن العمل الذي تستحقه بمشابهتها (ليس) فدخلت على المبتدأ والخبر»[٤].

وتحدث الثمانيني عن (لا) العاملة عمل (ليس) وشروطها فقال: «فأما (لا) التي تُشَبَّه بـ(ليس) فلا يلزم تكريرها.

---

(١) البيت من البسيط لزهير بن أبي سلمى الديوان ٤٧، والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ٢/ ٣٦٣، وابن جني في الخصائص ١/ ١١٠، ٢/ ٢٨٣، ٣/ ١٠٨.

وتخالج الأمر: اختلافهم في الرأي: أن لا يجتمعون على رأي واحد.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٢٦، وشرح اللمع ١/ ٣٩٧- ٢٩٨.

(٣) البيت من الوافر لفروة بن مسيك المرادي، وهو من شواهد سيبويه ٣/ ١٥٣، وعزاه إليه الأعلم، وابن هشام في المغني ١/ ٢١، وابن يعيش في شرح المفصل ٥/ ١٢٠، وانظره في الكامل للمبرد بشرح المرصفي ٤/ ١١، والطب: العادة والسبب، والمعنى: لم يكن سبب قتلنا الجبن، وإنما ما جرى به القدر من حضور المنية وانتقال الحال عنها.

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٢٦، وشرح اللمع ١/ ٣٩٧- ٣٩٨.

ولا تشبه بـ(ليس) إلا باجتماع ثلاثة أوصاف: أحدها: بأن تدخل على نكرتين»[(١)]. وفي ذلك قال سيبويه: «وإن جعلتها بمنزلة ليس كانت (ما) حالها كحال (لا) في أنها موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة[(٢)].

وأضاف الثمانيني: «والثاني: أن يكون الاسم مقدمًا على الخبر.

والثالث: أن يكون الاسم ملاصقًا لـ(لا).

تقول: (لا رجلٌ مُنطلقًا) كما تقول: (ليس رجلٌ منطلقًا) ويجوز أن تدخل الباء في خبرها تشبيهًا بـ(ليس)، تقول: (لا رجلٌ بقائمٍ) كما تقول: (ليس رجلٌ بقائمٍ).

وتقول: (لا غلامٌ بالبابِ، ولا جاريةٌ في الدارِ، ولا أحدٌ عندك) هذه الظروف في موضع نصب كما كان المفرد المتقدم منصوبًا.

وقد يجوز أن تحذف خبر (لا) هذه إذا كان في الكلام دليل عليه، قال الشاعر:

مَـــنْ صَـــدَّعَنْ نِيْرانِهـــا فَأنـــا ابـــنُ قَـــيْسٍ لا بَـــراحُ[(٣)]

تقديره: ليس بَراحٌ لي.

وإنما جعلت (لا) هاهنا بمعنى (ليس)؛ لأنها لو لم تكن بمعنى (ليس) للزم تكريرها إذا ارتفع ما بعدها، فلما لم تكرر علمنا أنها بمعنى (ليس)»[(٤)].

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٤٢، وشرح اللمع ١/ ٤١٣.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٦.

(٣) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك القيسي. انظر: الكتاب ١/ ٥٨، ٢/ ٢٩٦، وشرح المفصل ١/ ١٠٨، والخزانة ١/ ٤٦٧، والإنصاف ١/ ٣٦٧.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٤٢، وشرح اللمع ١/ ٤١٣.

* إن وأخواتها:

تدخل هذه الحروف على المبتدأ فتنصبه وترفع ما كان خبرا، وإنما تعمل الرفع والنصب فيما بعدها؛ لأنها بمنزلة الأفعال[١]، وشبهت من الأفعال بما قُدِّم مفعوله على فاعله. وهذه الحروف لما كانت في العمل فروعا على الأفعال ومحمولة عليها جُعلت دونها بأن قُدِّم المنصوب فيها على المرفوع حطًا لها عن درجة الأفعال، ومن ثم لم يجز تقديم خبرها على اسمها، إلا أن يكون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورًا[٢].

ولعل هذا ما دفع سيبويه إلى منع العطف على جملة (إنّ) على إضمار فعل؛ لأن (إنّ) ليس بفعل، وإنما هو مشبّه به، ألا ترى أن لا يُضمر فيه فاعلٌ ولا يؤخّرُ فيه الاسم وإنما هو بمنزلة الفعل كما أن عشرين درهما وثلاثين رجلا بمنزلة ضاربينَ عبدَ الله، وليس بفعل ولا فاعل. وكذلك: ما أحسن عبدَ الله وزيدٌ قد رأيناه، فإنما أجريته- يعني أحسن- في الموضع مُجرَى الفعل في عمله، وليس كالفعل ولم يجئ على أمثلته ولا على إضماره، ولا تقديمه ولا تأخيره ولا تصرُّفِه[٣].

وبيّن الثمانيني أن هذه الحروف ستة تنصب الاسم وترفع الخبر[٤].

ونلاحظ أن الثمانيني سار على نهج البصريين الذين ذهبوا إلى أن هذه الحروف عملت في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما معا، وليس ما ذهب إليه الكوفيون بأن الخبر مرفوع على الابتداء[٥].

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ١٣١، ٣/ ٢٦٠.

(٢) انظر: شرح الكافية ١/ ١٠٩، ١١٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٩٥- ٩٦.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٠١.

(٥) انظر: شرح الكافية للرضى ٢/ ٣٤٦، والإنصاف ١/ ١٧٦- ١٩٥، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٣٧.

وتحدث الثمانيني عن معاني هذه الحروف، فقال: «وهذه الحروف الستة معانيها مختلفة، فمعنى (إنّ وأنَّ) جميعًا تحقيق الخبر وتثبيته في نفس المخاطب، ومعنى (لكن) الاستدراك ومعنى (كأنَّ) التشبيه، تقول (كأن أخاك الأسدُ)، ومعنى (ليْتَ) التمني، ومعنى (لعلّ) التوقع والرجاء.

وهذه الحروف وإن اختلفت معانيها فهي متفقة في العمل؛ لأنهم شبّهوها بالفعل الماضي، وشبهوا اسمها بالمفعول المتوسط، وشبهوا خبرها بالفاعل المتأخر»[(١)].

وبيّن الثمانيني أنه لا يجوز أن يفصل بين (إنّ) واسمها إلا بظرف أو حرف جر؛ لأن حرف الجر والظرف ليسا خبرًا في الحقيقة، وإنما يقومان مقام الخبر. وتقول: (إن في الدار لزيدًا) كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[(٢)].

وهذا الظرف إذا قدمته جاز أن تجعله خبرًا وجاز أن تجعله زائدًا، ويأتي الخبر فيما بعد.

فإن قلت: (إن اليوم الخروجُ) فالظرف هاهنا خبر؛ لأنه لم يأت بعدها خبر.

فإن قلت: (إن اليومَ الخروجَ واقعٌ) جعلت الظرف زائدًا؛ لأن (واقعا) هو الخبر، فإن جعلت الظرف خبرًا قلت (واقعًا)، فنصبت (واقعا) على الحال[(٣)].

وبيّن الثمانيني أن هذه الحروف لو دخلت على معرفتين لنصبت الأولى ورفعت الثانية، أما لو دخلت على معرفة ونكرة جعلت المعرفة اسمها والنكرة خبرها، وإذا اضطر شاعرٌ إلى أن يجعل النكرة اسمها والمعرفة خبرها جاز له ذلك مثل:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٢٩، وشرح اللمع ١/ ٤٠١.

(٢) سورة المائدة، الآية (٢٢).

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٣٠- ٢٣١، وشرح اللمع ١/ ٤٠٢- ٤٠٣.

كَـــأَنَّ دَرِيْئَـــةً لَّـــا التقينـــا لنَصْـلِ السَـيْفِ مُجْتَمَـعُ الصُـداعِ[١]

فنصب (دريئةً) وهي نكرة، وارتفع (مجتمعُ الصداع) وهو معرفة[٢].

وقال أيضًا: «هذه الحروف إذا نصبت أسماءها نصبت توابعها من صفة وتوكيد وبدل وعطف إذا كانت هذه التوابع قبل الخبر. مثال الصفة: (إنّ زيدًا الظريفَ قائمٌ). ومثال التوكيد: (ليتَ عمرًا نفسَه منطلِقٌ) و(ليتَ القومَ كلُّهُم خارجون)، و(بلغني أن أخَوَيْك كليْهما قائمانِ). ومثال البدل: (لعلّ محمدًا وجهَهُ حسَنٌ). ومثال العطف: تقول (إن زيدًا وعمرًا خارجانِ) و(لعلّ زيدًا وأباهُ وأخاكَ منطلقون)، لأن الخبر ينبغي أن يكون بعد المخبر عنه. ولو قلت (إن زيدًا الظريفُ) لجعلت (الظريف) خبرًا، لأن هذه الحروف إلى الخبر أحوجُ منها إلى الصفة»[٣].

ونلاحظ أن الثمانيني في نصب توابع الاسم قبل الخبر ذهب مذهب البصريين في نصب هذا الاسم حيث قالوا: إنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، أما الكوفيون فقالوا بالرفع على موضع أن (المبتدأ) محتجين بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾[٤].

كما أننا نلاحظ أن الثمانيني لم يتعرض لمسألة رفع التابع قبل الخبر وما فيها من آراء، حيث قال فيها سيبويه: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون، إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان»، وقد أورد سيبويه الشبهة على قوله هذا باستشهاده بقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾،

---

(١) هذا البيت من الوافر لمرداس بن حصين، انظر: الخصائص لابن جني ٢/ ٢٧٥، والنوادر لأبي زيد ص٥.
والدريئة: حلقة يتعلم عليها الطعن، ومجتمع الصداع: الرأس.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٣١، وشرح اللمع ١/ ٤٠٣.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٣٢، وشرح اللمع ١/ ٤٠٣، ٤٠٤.

(٤) سورة المائدة، الآية (٦٩)، وانظر: تفصيل ذلك في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٨٥- ١٩٠، وشرح المفصل ٨/ ٦٧- ٦٩، والمغني لابن هشام ٢/ ٥٣١.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، فقال: «وأما قوله تعالى: والصابئون فعلى التقديم والتأخير كأنه ابتدأ على قوله: والصابئون، بعدما مضى الخبر»[(١)]، وقد خالفه الكسائي وغيره، مستدلين بما ورد عن العرب في ذلك[(٢)].

وبيّن الثمانيني أن (إنّ) المكسورة تختص بشيء لا يجوز في أخواتها وهو دخول اللام المفتوحة في خبرها فقال: «إنما جاز أن تدخل اللام مع (إنّ) خاصة لاتفاقهما في معنيين:

أحدهما: أن (إنّ) تكون جوابًا للقَسَم، وتكون اللام جوابًا للقسم، فقد اشتركا في هذا الوجه.

والوجه الثاني: أن اللامَ تُوكِّدُ الخبر، و(إنّ) تُوكد الخبر، فقد اشتركا أيضًا من هذا الوجه الثاني، فأرادوا بالجمع بينهما شدة توكيد الخبر، وكان ينبغي أن يتلاصقا، وينبغي أن تكون اللام مقدمة على (إن) في الرتبة، و(إن) بعدها.

والسبب في تقديم اللام على (إنّ) أنّ اللام تؤكد ولا تعمل، و(إنّ) تؤكد وتعمل، فينبغي أن تكون اللام ملاصقة لما تعمل فيه، ولو نطق باللفظ لقيل: (لأنّ زيدًا قائمٌ)، ولكنهم كرهوا ملاصقة لفظيهما لاتفاقهما في المعنى، فوجب أن يؤخروا أحدهما على الأخرى، ولم يجز أن يؤخروا (إنّ) لأنها عاملة، ومعمولها لا يجوز أن يتقدم عليها لضعفها، فألزموها صدر الجملة، وأخّروا اللام لفظًا والنيةُ بها التقديمُ؛ لأنها غير عاملة»[(٣)].

ونلاحظ أن الثمانيني ذهب مذهب البصريين في (اللام)، وجعلها (لام) الابتداء، أما

---

(١) الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٢) انظر: الأشموني ١/ ٢٩٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٣٢- ٢٣٣، وشرح اللمع ١/ ٤٠٤.

الكوفيون فذهبوا إلى أنها لام توكيد للخبر و(إنَّ) توكيد للاسم[١].

وأضاف الثمانيني: «(اللام) موقعها قبل (إن) والذي يدل على ذلك كسر همزة (إن) إن جاءت اللام بعدها كقولك: علمت إن زيدًا لخارج، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّهُم﴾[٢] فإنما كسرت (إنّ) لكون اللام في خبرها، ولولا اللامُ لكانت مفتوحة بـ(يعلَمْ).

وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ﴾[٣]، كسرت (إنّ) في المواضع الثلاثة لكون (اللام) في خبرها، ولولا اللام لَكُنَّ مفتوحات بوقوع الشهادة والعلم عليهن»[٤].

وكذلك قال: «الذي يدل على أنّ (اللامَ) وإنْ تأخرت بعد (إنّ) أنها في النية قبلَ (إنّ) أنها إذا كانت متأخرة لا يمنع ما بعدَها أن يعملَ فيما قبلَها. تقول: (علمت إنّ زيدًا خبزَك لآكِلٌ) فتنصب (الخبز)- وهو قبل اللام- بـ(آكل) وهو بعد اللام، لأن (اللام) كأنها ليست موجودة بينهما لأنها في التقدير قبل (إنّ)»[٥].

ثم تحدث بعد ذلك عن كسر همزة (إن) وفتحها، وتناول مواضع الكسر فقال: «(إنّ) المكسورة تقع في الابتداء كقولك: (إنّ زيدًا قائمٌ)، وهو كل موضع تعاقب فيه الفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، تقول: (زيدٌ قائمٌ)، و(قام زيدٌ)، فإذا جئت بـ(إنّ) كسرتها؛ لأن الموضع يصلح للمبتدأ والفعل.

---

(١) انظر: تفصيل هذه المسألة في الجنى الداني ص١٢٨، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٩٧، ١٩٨، والهمع ١/ ١٤٠، وشرح التصريح ١/ ٢٢١.

(٢) سورة العاديات، الآية (١١)، وقبلها الآيتان ٩، ١٠: ﴿أفلا يعلم إذا بعثر ما في القبور * وحصل ما في الصدور* إن ربهم بهم يومئذ لخبير﴾.

(٣) سورة المنافقون، الآية (١).

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٣٥، وشرح اللمع ١/ ٤٠٥- ٤٠٦.

(٥) الفوائد والقواعد ص٢٣٥، وشرح اللمع ١/ ٤٠٥- ٤٠٦.

وتكسر (إنّ) بعد (القول) وما تصرّف منه نحو: (قلتُ: إن زيدًا قائمٌ)، و(عمرٌو قائلٌ: إن أباكَ خارجٌ)، قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[١].

وتكسر إذا كان (اللامُ) في خبرها، وتكسر أيضًا بعد (حيث) و(إذ)، وفي أول جملة الصلة، وأول جملة الحال»[٢].

وأضاف الثمانيني: «(إن) المكسورة تقع جوابًا بمعنى (نعَمْ) و(أجلْ)، فلا تقتضي اسما ولا خبرًا، كما لا تقتضي (نعَمْ، وأجَلْ) اسمًا ولا خبرًا، قال الشاعر:

بكَـــرَ العـــواذِلُ في الصَّـــبُو ح يَلُمْنَنـــــي وألومُهُنَّـــــهْ

ويَقُلْـــنَ شَـــيْبٌ قَـــدْ عَـــلا كَ وقـــد كَـــبِرْتَ فقلـــت إنّـــهْ[٣]

أي: نعَمْ وأجَلْ، والهاء زيدت لبيان الحركة؛ لأن حركة البناء يحافظ عليها، فلو وقف عليها الواقف لسكنت للوقف وذهبت حركة البناء فزاد (الهاء) ليكون الوقف عليها وتسلم حركَةُ البناء، ولو كانت الهاء اسمًا لكان بعدها خبر، فلما عدمنا الخبر علمنا أنها ليست اسمًا»[٤].

أما (أنَّ) المفتوحة فتحدث عن مواقع فتحها وقال: أما «(أنَّ) المفتوحة فلا يجوز أن يُبتَدأ بها في الكلام وإنما تجيء محمولة على عامل يتقدمها يوجب لموضعها رفعًا أو نصبًا أو جرًا.

و(أنَّ) حرف مفتقر إلى صلة، وصلتُه اسمه وخبره، فإذا اجتمعت الثلاثة حصلت اسمًا كاملًا، وهي وصلتها مصدر»[٥].

---

(١) سورة المائدة، الآية (١١٥).

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٣٥، وشرح اللمع ١/ ٤٠٧.

(٣) هذان البيتان من الكامل لعبيد الله بن قيس الرقيات، من شواهد سيبويه ٣/ ١٥١، ٤/ ٦٢، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ٦، وابن هشام في المغني ١/ ٣٧، ٢/ ٧٢٣.

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٣٦، وشرح اللمع ١/ ٤٠٧.

(٥) الفوائد والقواعد ص٢٣٦، وشرح اللمع ١/ ٤٠٧.

ونلاحظ مما سبق أن الفرق الدلالي بين (إنّ) المكسورة و(أنّ) المفتوحة، أنّ المكسورة تدل على الابتداء فتوضع في كل موضع لو طرحتها منه لكان ما بعدها مرفوعا بالابتداء، ومن تلك المواضع أن تكون الجملة محكية بالقول، وبعد (حتى)، و(إلّا)، و(إذا) إنْ أردت معنى الابتداء. كما تكسر إذا دخلت لام الابتداء على الخبر؛ لأن هذه اللام لا تلحق أبدا إلا في الابتداء[١]. وأمّا المفتوحة فلا تكون للابتداء، وإنما تكون مع ما بعدها في موضع الاسم؛ لأنها في تأويل مصدر، ولقد أشار سيبويه إلى أن همزة (أنّ) تفتح في كل موضع لو طرحتها منه، وما عملت فيه لصلح في موضع الجميع الإشارة بذاك، فتقول: (ظننت أنه منطلق)، كأنّك قلت: ظننت ذاك. وكذلك: (وددت أنه ذاهبٌ)؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك[٢].

وتعرض الثمانيني للعطف بعد أخبار هذه الحروف، فقال: «لو عطفت عليها اسمًا جاز في المعطوف الرفع والنصب، إلا أن الاختيار في المعطوف بعد خبر (إن) الرفع؛ وذلك من وجهين: أن سيبويه رأى أنه مرفوع على الابتداء أما المبرد والفارسي فقالا: إنه مرفوع لأنه معطوف على موضع اسم إن، كما يجوز في المعطوف النصب أيضًا»[٣].

ولكن الثمانيني رجح الرفع فقال: «فإذا قلت: (إن عمرًا خارجٌ وبكرٌ)، جاز في (بكر) الرفع والنصب، و(لكن عمرًا مقيمٌ وبشرٌ) جاز في (بشر) الرفع والنصب.

أما من نصب فإنه عطفه على المنصوب قبل الخبر.

وأما من رفع فله وجهان:

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ١٤٢- ١٤٦، ١٥٠.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٢٠، ٣/ ١٢١- ١٢٢، ١٣٢، ١٣٧، واللمع في العربية ص١٢٥.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٣٧، وشرح اللمع ١/ ٤٠٨، وانظر: الكتاب ٢/ ١٤٤، والمقتضب ٤/ ١١، والإيضاح العضدي ص١١٦، والأصول ١/ ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٨٩، وشرح المفصل ٨/ ٦٧.

أحدهما: أن تعطفه على موضع (إنّ) واسمها، وموضع (لكنّ) واسمها؛ لأن موضعها مبتدأ، وإن دخلت (إنّ، ولكنّ) على المبتدأ فغيّرت إعرابه والمعنى على ما كان عليه من الابتداء فهذا وجه»[١].

وقال سيبويه: «فأما ما حمل على الابتداء فقولك: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمروٌ، وإن زيدًا منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حسن، والآخر ضعيف»[٢].

وقال سيبويه عن الوجه الحسن في المسألة: «فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولًا على الابتداء»[٣].

وقال الثمانيني: «والوجه الثاني: أنْ تعطفه على المضمر في الخبر»[٤].

وبيّن سيبويه أن هذا الوجه ضعيف فقال: «وأما الوجه الآخر الضعيف، فأن يكون محمولًا على الاسم المضمر، فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرو، زيدًا ظريفٌ هو وعمرو»[٥].

وأضاف الثمانيني: «إلا أنّ العطف على المضمر في الخبر يكون على وجهين: إنْ أكدت المضمر ثم عطفت عليه حسُنَ العطفُ وجازَ، فقلت: (إنّ زيدًا قائمٌ هو وعمروٌ، ولكن جعفرًا مقيمٌ هو وبشرٌ)، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ﴾[٦]، لما عطف (القبيل)، على المضمر

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٣٧، وشرح اللمع ١/ ٤٠٨.

(٢) الكتاب ١/ ٦١، ١٤٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٤) الفوائد والقواعد ص٢٣٨، وشرح اللمع ١/ ٤٠٨.

(٥) الكتاب ٢/ ١٤٤.

(٦) سورة الأعراف، الآية (٢٧).

في (يَرى) أكّد المضمر ثم عطف.

والوجه الثاني: أنْ تعطف على المضمر من غير توكيد، هذا يجوز ولا يحسن، تقول: (إنّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ)»[(١)].

هذا في (إن) و(لكن)، الرفع أقوى وهذا ما رجحه الثمانيني، كما أنه بين أن النصب أقوى في باقي الحروف أي مع (ليت) و(لعل) و(كأن) أما بقية أخوات (إنّ ولكنّ) فالنصب فيه أقوى، تقول: (ليْتَ عمرًا جالسٌ وبكرًا) لأنك حملت المعطوف على المنصوب قبل الخبر.

والرفع لا يجوز على موضع (ليت)؛ لأنه لا موضع لها؛ لأنها أبطلت معنى الابتداء بإحداثها التمني، وأبطلت (لعلّ) معنى الابتداء بإحداثها الترجي.

فإن عطفت على المضمر في الخبر فأنت بالخيار؛ إنْ أكّدتَ حسن العطف، وجاز أن تقول: (ليت زيدًا جالسٌ هو وبكرٌ)، وإن لم تؤكد جاز ولم يحسن[(٢)].

وأضاف الثمانيني: «إن جئت بصفة بعد أخبار هذه الحروف جاز في الصفة الرفعُ والنصبُ، تقول: (إن زيدًا قائمٌ الظريفُ- والظريفَ) النصب على الصفة أو بإضمار فعل تقديره أعني وأمدح.

والرفع من وجهين تشترك فيه الحروف كلها: وهو أن يكون بدلًا من المضمر في الخبر.

والآخر: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: (هو الظريفُ)، ويكون الكلام جملتين، ويجوز الرفع في الصفة بعد خبر (إنّ، ولكنّ)، خاصّة صفة لاسم (إنّ، ولكنّ) على الموضع،

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٣٨، وشرح اللمع ١/ ٤٠٩.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٣٨، وشرح اللمع ١/ ٤٠٩- ٤١٠. وانظر تفصيل المسألة في الكتاب ١/ ٦١، ٢/ ١٤٤، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٢٩، وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٨، والإنصاف ١/ ١٨٥، ١٩٦.

لأنّ معنى الابتداء مراعًى فيهما»[١].

وقد استشهد الثمانيني في هذه المسألة بالقراءات القرآنية، وذكر كل الآراء حول إعراب القراءة دون ترجيح رأي على غيره فقال: «فأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾[٢]، فقد قرئ برفع (علام) ونصبه. فأما الرفع فمن وجوه:

أحدها: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف وتقديره: (هو علامُ الغيوب)، وقد يكون رفعًا على المدح تقديره: (الممدوح علامُ الغيوب)، أو: (الموصوف علامُ الغيوب صفته).

وقد يجوز أن يكون بدلًا من المضمر في (يقذف). وقد يجوز أن يكون صفة على موضع (إنّ ربّي)؛ لأن الموضع ابتداء. وقد يجوز أن يكون خبرًا بعد خبر، كأنك أخبرت عنه بأنه يقذف بالحق وأنه يعلم الغيوبَ. وأما النصب فيحتمل وجوهًا:

منها: أن يكون صفة لـ(رَبّي) منصوبًا بـ(إنّ). ومنها: أن يكون بتقدير فعل ليس فيه مدح تقديره: (أعني علامَ الغيوب). ومنها: أن يكون نصب على المدح تقديره: (أمدحُ علامَ الغيوب) أو (أصف علامَ الغيوب). ومنها: أن يكون على النداء كأنه لما قال: (يقذفُ بالحقّ) تمَّ الكلام، ثُمَّ أقبل يدعو، فقال: يا علامَ الغيوبِ افعلْ بي كذا. ومنها: أن يكون نصبًا على الحال، والتقدير فيه الانفصال، ومعناه: قل إن ربي يقذف بالحق علامًا الغيوب، ويكون حالًا من المضمر في (يقذف)، و(يقذف) هو الناصب للحال كما رفع صاحب الحال»[٣].

هذا بالنسبة للصفة، لم يرجح الثمانيني رأيا على آخر، وكذلك لم يرجح في التوكيد إن جاء

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٣٩، وشرح اللمع ١/ ٤٠٩، ٤١٠.

(٢) سورة سبأ، الآية (٤٨)، (علامُ) بالرفع قراءة الجمهور، وبالنصب قرأ عيسى وابن أبي إسحاق، وزيد، معجم القراءات ٥/ ١٦٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٣٨- ٢٤٠، وشرح اللمع ١/ ٤١٠- ٤١١.

بعد أخبار هذه الحروف، وأجاز فيه النصب والرفع، فقال: «فإن نصبته جعلته توكيدًا للمنصوب بهذه الحروف، تقول: (إنّ القوم في الدار أجمعون، وأجمعين)، فإن قلت: (أجمعين) جعلته تابعًا (للقوم)، وإذا قلت (أجمعون) جعلته توكيدًا للمضمر في الخبر.

وتقول: (ليت أصحابك انطلقوا كلَّهُم- وكلُّهُم) و(إنّ غلامَيْكَ قائمان كلَيْهما- وكلاهُما)؛ فإذا قلت (كلَيْهما) جعلته توكيدًا (للغلامين)، وإذا قلت (كلاهما) جعلته توكيدًا للمضمر في الخبر»[(١)]. أما سيبويه فقال: «النصب أحسن ورجّحه على الرفع، وقال أيضا: إن أدرت أن تحمله على المضمر، فعلى: هو نفسه»[(٢)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٤٠، وشرح اللمع ١/ ٤١١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٤٦.

* لا النافية للجنس:

يشترط في (لا) النافية العاملة عمل (إنّ) أن تكون نافية للجنس؛ فقال سيبويه: «لأنك لا تذكر بعد (لا) إذا كانت عاملة شيئًا بعينه»[(١)]، فهي لا تعمل إلا في نكرة؛ لأن المعرفة لا تُحمل على (لا)، من قبل أنها جواب، ولما كان قولك: (لا رجلَ في الدار) نفيا عامًا، كانت المسألة عنه مسألة عامة وهو قولك: (هل من رجل في الدار)، فدخول (مِنْ) فيه لاستغراق الجنس، فصار الجواب نكرة، كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة، وجُعلت وما نصبته بعدها بمنزلة اسم في موضع ابتداء، فهما بمنزلة شيء واحد نحو: خمسة عشر، ودلّوا على ذلك بحذف التنوين مما بعدها وعدم الفصل بين (لا) وبين المنفي بها[(٢)].

وفي ذلك يقول الثمانيني عن عمل (لا) وشروط عملها وسبب إعمالها لمشابهتها (إنَّ): «فأما (لا) التي تُشبه بـ(إنّ) فإنها لا تدخل إلا على نكرتين، ويكون الاسم ملاصقًا لـ(لا)، ويجب أن تنصبه لأنها نقيضة (إنّ) لأنها تنفي ما تثبته (إنّ) فكان ينبغي أن تقول: (لا رجلًا في الدار)، إلا أنها وإن شبهت بـ(إنّ) فإنها تنقص عن رتبة (إن) من أربعة أوجه:

أولها: أن (إن) لقوتها تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا) لضعفها تختص بالعمل في النكرة.

وثانيها: أن (إن) لقوتها يجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف أو حرف الجرّ، و(لا) لضعفها لا يجوز أن يفصل بينها وبين منصوبها.

وثالثها: أن (إن) لقوتها لا تركب مع منصوبها، و(لا) لضعفها يُحذف التنوين من منصوبها ويركب معها على الفتح كـ(خمسةَ عشرَ) وبابه، وإنما اختاروا الفتح لخفة الفتح وكثرتها

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٧٤.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤- ٢٧٦، ٣١٧.

فقالوا: (لا رجُلَ في الدارِ، ولا غلامَ عندكَ)، وفي التنزيل: ﴿لَا رَيْبَ﴾[١].

ورابعها: أن (إنّ) لقوتها تنصب الاسم وترفع الخبر بلا خلاف بين البصريين، و(لا) لضعفها قويت على العمل في الاسم لملاصقته لها، وضعفت عن العمل في الخبر»[٢].

ويشترط في خبرها أن يكون دالا على زمان أو مكان، قال سيبويه: «والذي يُبنى عليه[٣] في زمان أو في مكان، ولكنك تضمره، وإن شئت أظهرته، وكذلك: (لا رجلَ)، ولا شيءَ إنما تريد: لا رجلَ في مكان، ولا شيءَ في زمان»[٤]. فالذي يبنى على قولك: هل من رجل، هو في مكان، والذي يبنى عليه: هل من شيء، هو في زمان؟[٥].

وذكر الثمانيني أن النحاة اختلفوا في رافع الخبر فقال: «قال سيبويه: «الخبرُ يرتفع لأنه خبر مبتدأ، و(لا) عملت في المبتدأ للملاصقة، وبقي الخبر في الرفع على ما كان عليه»[٦].

وقال الأخفش: (لا) هي التي نصبت الاسم ورفعت الخبر.

وخبر (إنّ) قلّما يجيء محذوفًا، وخبر (لا) قلّما يجيء مذكورًا، بل حذفه أكثر من ذكره.

وقال قوم: إنما ركبت مع النكرة لأنها جوابٌ لسؤالٍ في اللفظ أو في التقدير، كأنّ السائل قال: (هَلْ مِنْ رجل في الدار)؟ فالجارّ والمجرور في موضع رفع بالابتداء، وما بعده خبره»[٧].

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢).

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٤٣، وشرح اللمع ١/ ٤١٣، ٤١٤.

(٣) أي: على اسم هذا الحرف، وهو خبر (لا) النافية للجنس.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٥.

(٥) انظر: التعليقة ٢/ ٢٤.

(٦) الكتاب ٢/ ٢٧٤، ٢٧٥.

(٧) الفوائد والقواعد ص٤٤٣- ٢٤٤، ٢٥٢، والقوم هم المبرد وابن عصفور وانظر المقتضب ٣/ ٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٣، وانظر الهمع ١/ ١٤٦، والأشموني ٢/ ٦، والجني الداني ص٢٩١، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٧.

وتحدث الثمانيني عن ضرورة عدم الفصل بين (لا) واسمها فقال: «ولا يجوز الفصل بين الجار والمجرور، فلما كانت (لا) جوابًا لهذا السؤال، وجب أن يجعل مع ما بعدها كالشيء الواحد، ولا يجوز الفصل بينها وبينه، كما لم يجز الفصل بين (من) وما جرّته في السؤال، وإنما جعلا كذلك؛ ليكون الجواب مطابقًا للسؤال، ولما كانت (مِنْ) إنما دخلت في السؤال لاستغراق الجنس، وجب أن تكون (لا) نافية للجنس الذي استغرقته (مِنْ)»[(١)].

وفي ذلك قال سيبويه: «واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفيّ كما لا تفصل بين (مِنْ) وبين ما تعمل فيه»[(٢)].

وإن فصلت بينها وبين النكرة، بطل عملُها وعاد الاسم إلى الرفع، تقول: (لا في الدار غلامٌ)، و(لا عندك جاريةٌ)، وفي التنزيل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[(٣)].

وأضاف: «فإن كررت (لا) مع المعطوف، فليس يخلو أن يكون الأول مركبًا مفتوحًا أو مرفوعًا منونًا. فإن كان الأول مرفوعًا منونًا جاز في الثاني وجهان الرفع بالتنوين والتركيبُ بالفتح.

مثال الرفع والتنوين: (لا رجُلٌ في الدار ولا امرأةٌ)، و(لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله)، وقد قُرئ: ﴿لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾[(٤)]، قال الشاعر:

وما هَجَرْتُكِ حتى قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لا ناقةٌ لي في هذا ولا جَمَلُ[(٥)]

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٤٤، وشرح اللمع ١/ ٤١٥

(٢) الكتاب ٢/ ٢٧٧، ٢٧٩.

(٣) سورة الصافات، الآية (٤٧)، وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٤٤، وشرح اللمع ١/ ٤١٥.

(٤) سورة البقرة، الآية (٢٥٤)، (بيع) بالرفع والتنوين قراءة الجمهور.

(٥) البيت من البسيط وهو للراعي النميري، انظر فيه: الراعي النميري وشعره ص٢٣٣، والكتاب ٢/ ٢٩٥، واللمع ١١٠، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١١١، وشرح التصريح ١/ ٢٤.

يجوز أن تكون (لا) في هذا الوجه بمعنى (ليس) ترفع الاسم وتنصب الخبر، فيكون الظرف في موضع خبر منصوب.

ويجوز أن تكون (لا) للنفي، وما بعدها مبتدأ وخبر، فيكون الظرف في موضع رفع؛ لأنه خبر المبتدأ.

ومثال التركيب والفتح: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ يا هذا).

وقد قُرئ: (لا بَيْعَ فِيهِ ولَا خُلَّةَ)[1]، قال الشاعر:

فـــلا لَغْـــوَ ولا تـــأثيمَ فيهـــا ومـــا فـــاهوا بـــهِ أبـــدًا مقـــيمُ[2]

فهذا يحتمل أمرين: إن كان الأول مبتدأ، فالثاني عطف عليه، وإن كان مركبًا فالظرف خبر عنهما؛ لأنهما اتفقا في الابتداء، فجاز أن يكون الظرف خبرًا عنهما.

وقد يجوز أن يكون الأول بمعنى (ليس) فيكون خبرها هذا الظرف، وهو في موضع نصب على التقدير، ويكون خبر المركبة مقدّرًا في موضع رفع؛ لأنه لما اختلف معناهما لم يكن الظرف خبرًا عنهما، وعلى هذا تقول: (لا حولَ ولا قوةَ).

فإن عطفت على المركب المفتوح جاز في المعطوف ثلاثة أوجه:

أولًا: الرفع والتنوين قولك: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةٌ)، و(لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله).

إن جعلت المرفوع المنوّن معطوفًا على موضع (لا) واسمها- لأنها في موضع رفع بالابتداء- كان الثاني أيضًا مبتدأ لأن المعطوف على المبتدأ مبتدأ، وجاز أن يكون خبرهما واحدًا،

---

(١) سورة البقرة، الآية (٢٥٤)، بالفتح من غير تنوين فيها قرأ بها ابن كثير، ويعقوب، وأبو عمرو. انظر: كتاب السبعة ص١٨٧، ومعجم القراءات ١/ ١٩٤.

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت، انظر: أمية حياته وشعره ص٢٧٢، والخزانة ٤/ ٤٩٤، وشذور الذهب ص٨٨، وشرح التصريح ١/ ٢٤١.

وتكون (لا) الثانية زائدة للتوكيد.

وقد يجوز أن تجعل (لا) الثانية بمعنى (ليس) فتجعل لها خبرًا منصوبًا.

ثانيًا: النصب بالتنوين، قال الشاعر:

لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلّةً اتَّسَعَ الخرقُ على الراقِعِ[(١)]

عطفت المنصوب المنوّن على المركب المفتوح، لأنه في موضع نصب، و(لا) الثانية زيدت لتوكيد النفي، والخبر عن المنصوب والمركّب واحد؛ لأنهما في موضع الابتداء.

ثالثًا: عطف المركب على المركب: (لا رجلَ في الدار ولا امرأةَ)، و(لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، لأن (لا) الأولى واسمها في موضع مبتدأ، و(لا) الثانية واسمها في موضع مبتدأ، وكل واحد منها جملة قائمة بنفسها، فينبغي أن يقدّر لكل واحد منهما مرفوع»[(٢)].

وأضاف: «إن عطفت على المركب ولم تذكر (لا) في المعطوف جاز في المعطوف الرفع بالتنوين والنصب بالتنوين، تقول: (لا رجلَ في الدار وامرأةٌ)، و(لا رجلَ في الدار وامرأةً).

أما من رفع فإنه عطفه على موضع (لا) الأولى واسمها؛ لأنها في موضع مبتدأ، وخبرها واحد لاتفاقهما في الابتداء»[(٣)].

وقال: «أما من نصب فإنه عطف المنصوب على المبنى المفتوح؛ لأنه لما اطردت الفتحة فيه أشبهت النصب، فجاز أن تعطف عليه بالنصب، وخبرهما واحد؛ لأنهما في موضع ابتداء.

---

(١) البيت من السريع وقاله أنس بن العباس، انظر فيه: الكتاب ٢/ ٢٨٥، واللمع ص١٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٠١، ١١٣، ٩/ ١٣٨، والدرر اللوامع ٢/ ١١٤، وقطع همزة (إتَّسَعَ) في البيت ضرورة، ينظر: ضرورة الشعر ص٧١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٤٦، ٢٤٧، وشرح اللمع ١/ ٤١٦، ٤١٧.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٤٧، وشرح اللمع ١/ ٤١٧.

مثل قول الشاعر:

فــلا أبَ وابنًــا مثــلُ مــروانَ وابنِــهِ إذا هــو بالمجــدِ ارتَــدَى وتــأزّرا[١]

فيروى: (ابنُ) بالرفع و(ابنًا) بالنصب على ما بينته»[٢].

وتحدث عن الصفة لاسم (لا) فقال: «فيها ثلاثة أوجه: أولًا: النصب والتنوين: (لا رجلَ ظريفًا عندك)، نصبت الصفة لأن فتحة البناء في هذا الباب لما أطردت جرت مجرى النصب، فجاز أن يوصف المبنيّ على الفتح والنصب وتعطف عليه بالنصب.

ثانيًا: الرفع والتنوين: (لا رجلَ ظريفٌ عندك)، رفعت الصفة حملًا على موضع (لا) واسمها، لأن موضعها مبتدأ.

ثالثًا: تركيب الصفة مع الموصوف: (لا رجلَ ظريفَ عندك)، ركّبت (ظريف) مع (رجل)، وفتحت اللام لتركيب الصفة مع الموصوف، وفتحة اللام هاهنا كفتحة التاء من (خمسةَ عشرَ) لما ركبت (عشر) مع (خمسة)، فلما ركبت الموصوف مع الصفة صارا كالشيء الواحد، وأدخلت (لا) فقلت: (لا رجلَ ظريفَ)، ففتحةُ الفاء هي لتركيب (لا) مع الاسم، ففي المثال فتحتا بناءٍ، فتحة اللام و فتحة الفاء»[٣].

وذكر سيبويه ذلك في باب وصف المنفي قال: «اعلم أنك إذا وصفت المنفي؛ فإن شئت

---

(١) هذا البيت من الطويل، وهو من شواهد سيبويه ٢/ ٢٨٤ ولم ينسبه كما لم ينسبه الأعلم، والشيخ خالد في تصريحه ١/ ٢٤٣، ونسبه لرجل من بني عبد مناة- ولم يعينه- يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الله، وأورده ابن الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال ص٢٢٨ ولم يعزه إلى قائل، وانظره: في الخزانة ٢/ ١٠٢، والمقتضب ٢/ ٣٧٢ بدون نسبة إلى قائل في المرجعين أيضًا.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٤٧، وشرح اللمع ١/ ٤١٨.

(٣) الفوائد والقواعد ص٢٤٨، وشرح اللمع ١/ ٤١٩- ٤٢٠.

نوّنتَ صفة المنفيّ وهو أكثر في الكلام، وإن شئتَ لم تنوّن»[١].

وذكر الثمانيني خلاف النحاة في إثبات نون المثنى وجمع المذكر فقال: «(لا رجلين في الدار)، و(لا غُلامَيْن عندك)، وكذلك إن جمعتَ قلت: (لا مسلمين في الدار)، و(لا صالحين في المسجدِ) أثبتَّ النونَ.

فقال قوم[٢]: المثنى والمجموع مركّب مع (لا) كما ركب المفرد، إلا أن المفرد كان يحذف منه التنوين لأجل التركيب، وثبتت النون، لأنها أقوى من التنوين من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن (النون) تثبت وصلًا ووقفًا، و(التنوين) يثبت وصلًا ويسقط وقفًا فصارت (النون) أقوى.

والثاني: أن (النون) بدل من الإعراب والتنوين، فالنون بدل من شيئين أحدهما التنوين فهي أقوى منه.

وقال قوم[٣]: هو معرب وهو نصب صريح بـ(لا)، لأننا لم نجد في الكلام شيئين ركب أحدهما مع الآخر، وأحدهما مثنى أو مجموع.

وتقول: (لا غلامَيْ لكَ، ولا مُسْلِمي لَكَ) تسقُطُ النون؛ لأن (اللام) كأنها مقحمة فلم يعتدّ بها، فصار المنفي كأنه مضاف إلى ما بعد اللام، فـ(اللام) من هذا الوجه غيرُ معتد بها، وتُراعَى من وجه آخر وهو من حيث فصلت الاسم من أن يكون معرفة بالإضافة، وجعلته نكرة يصلح لـ(لا) أن تعمل فيه»[٤].

---

(١) الكتاب ٢/ ٢٨٨.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٢٨٢، والمساعد ١/ ٣٤٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٧٢، والخصائص ٣/ ٣٠٥.

(٣) انظر: المقتضب ٤/ ٤٦٦، والمغني ١/ ٣٣٨، وشرح التسهيل ٢/ ٥٧، وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٥٦.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥٠- ٢٥١، وشرح اللمع ١/ ٤٢٠- ٤٢١.

وبيّن الثمانيني أن (اللام) في قولك: (لا أبا لك) زائدة لأن الألف لا تثبت إلا في الإضافة، واللام لا يعتد بها، وإن قلت: (لا غلامين لك) صلح أن تكون اللام وصفا أو خبرا، كما بين أن النون تثبت في قولك: (لا غلامين ظريفين لك)، أثبت النون في الصفة والموصوف، في الصفة؛ لأن النون إنما يجوز إسقاطها من نفس المنفي لا من صفته، ويجوز إسقاط النون في التثنية أو الجمع، إذا ولي المنفي لام الجر خاصة[١].

❁❁❁

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٢٥١، وشرح اللمع ١/ ٤٢١- ٤٢٢. وانظر المسألة في الكتاب ٢/ ٢٨٠، ٢٩٠.